الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

Financial Regulatory authority annual report 2017

التقرير السنوي
للهيئة العامة للرقابة المالية
2017

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

المحـــــــتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة 2

أعضاء مجلس الإدارة 4

الرؤية 5

الشعار والرسالة الجديدة 6

الملخص التنفيذى 8

القسم الأول : تطور أداء الأسواق المالية غير المصرفية 13

أولاً: نظرة عامة على الوضع الاقتصادى المصرى 14

ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية 17

سوق رأس المال 17

التأمين 20

التمويل العقاري 22

التأجير التمويلي والتخصيم 23

التمويل متناهي الصغر 24

القسم الثاني : جهود الهيئة في مجال التشريع وتنظيم ورقابة الأسواق المالية غير المصرفية 25

أولاً: التطورات التشريعية والمؤسسية 26

ثانياً: تعزيز التكامل داخل القطاع المالي 29

ثالثاً: الشمول المالى 30

رابعاً: تحقيق انضباط واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية 31

خامساً: حماية المتعاملين 33

سادساً: التثقيف والتوعية المالية 35

سابعاً: بناء القدرات البشرية 37

ثامناً: الترخيص للمهنيين 39

تاسعاً: مكافحة غسل الأموال 40

القسم الثالث : العلاقات والتعاون الدولي 41

الخاتمة 46

الملاحق 47

كلمـــة
الدكتور / محمد عمران
رئيـس الهـيئة العـــامة للرقابة المالية

شرف كبير أن نكون على رأس قيادة الهيئة العامة للرقابة المالية التي تعد الذراع الثاني للقطاع المالي المصري وتختص بالإشراف والرقابة على جميع الخدمات المالية غير المصرفية بعد صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 502 لسنة 2017. المهمة كبيرة والمسئولية عظيمة والتحديات كثيرة لذلك كان الاهتمام الأول لنا أن نشارك ونقود مجموعة من الأكاديمين والباحثين من داخل الهيئة وخارجها في إعداد أول مسودة لاستراتيجية قومية للقطاع المالي غير المصرفي تضع خارطة طريق واضحة ومحددة الأهداف والسياسات تساهم بجدية وفعالية في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة – مصر 2030، من منطلق الحس الوطني بأهمية تكاملها وتوقيتها المتزامن مع الإجراءات والإصلاحات الإقتصادية الطموحة التي تنفذها الدولة خلال المرحلة الحالية، والتي نأمل أن تلقى دعم فعال وإيجابي من كافة الجهات المعنية.

لا شك أن القطاع المالى غير المصرفى يلعب دوراً هاماً ومكوناً أساسياً للاقتصاد في مصر لما يتمتع به من إمكانيات لتعبئة المدخرات وتقديم الادوات المالية المتنوعة والمتطورة بما يساعد على توفير المصادر لتمويل الانشطة الاقتصادية المتنوعة ومن ثم التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى وبما يرفع من معدلات الاستثمارومن ثم خلق فرص العمل والتشغيل في مشروعات تنموية عالية الانتاجية.

لقد بُذلت جهود كثيرة في تطوير قطاع الخدمات المالية غير المصرفية خلال السنوات الأخيرة وكان لها أثر لا يمكن إنكاره، ولكن مع التطورات والأحداث المتلاحقة وتسارع معدلات تطور مجتمعات الأعمال واحتياجاتها لحلول مالية ابتكارية فإن الحاجة أصبحت مُلحة وضرورية لخلق إطار مؤسسي واضح لإدارة وقيادة عملية الهيكلة والتطوير والتخطيط الاستراتيجي لتعزيز دور أسواق القطاع المالي غير

المصرفي في تحقيق قدرة الفئات الفقيرة والمهمشة على تحسين جوانب الحياة مثل الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتطوير رأس المال البشري بصفة عامة، وبما يسمح بدور أكبر لرواد الأعمال وزيادة مشاركة المشروعات الصغير والمتوسطة في النمو الاقتصادي.

ولقد شهد عام 2017 نشاطاً ملموساً للهيئة على كافة المسارات سواء المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف أو حماية المتعاملين أو تيسير وإتاحة التمويل بكافة صوره، إضافةً إلى الاهتمام المتزايد بتعزيز الشمول المالي والسعي للانتهاء من إجراءات استصدار عدد من التشريعات لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية.

وفي إطار تعزيز التكامل بين الأسواق المالية غير المصرفية أصدرت الهيئة تنظيماً يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط بنفس الشركة. كما سمحت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمارعن طريق الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وكذلك سُمح للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثماربنفسها دون تطلب إنشاء شركة لهذا الغرض.

وفي نشاط سوق المال تم إصدار أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت، ليلتزم بها المستشارون الماليون المستقلون المقيدون بسجلات الهيئة عند إعداد دراسات القيمة العادلة المنصوص عليها فى التشريعات والقواعد المنظمة لسوق المال، كذلك صدرت قرارات وزارية لتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وكذلك إضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) لمعالجة أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى قرارات مجلس إدارة الهيئة بشأن تداول وقيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وشروط ومتطلبات التسجيل لدى الهيئة، وتعديل بعض أحكام معايير الملاءة المالية.

ولقد بلغ عدد الأنشطة التى منحت الهيئة الترخيص بمزاولتها من قبل الشركات العامله في مجال الأوراق –وفق قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية 30– ترخيصاً جديداً على وجه الخصوص الترخيص لثلاثة صناديق إستثمار جديد منها صندوق عقارى، وصندوق خيري لدعم الرياضة «صندوق الرياضة المصري»، ولأول مرة صندوق استثمار في الأوراق.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران

أعضاء مجلس الإدارة

د . محمد عمران
رئيس الهيئة منذ 7/8/2017

أ . شريف سامي
رئيس الهيئة حتي 6/8/2017

المستشار . رضا عبد المعطي
نائب رئيس الهيئة

المستشار . خالد النشار
نائب رئيس الهيئة منذ 1/10/2017

أ . سمير حمزة
عضواً حتي 4/11/2017

أ . جمال نجم
عضواً حتي 4/11/2017

أ . عبد الحميد إبراهيم
عضواً حتي 4/11/2017

د. سامي خلاف
عضواً حتي 4/11/2017

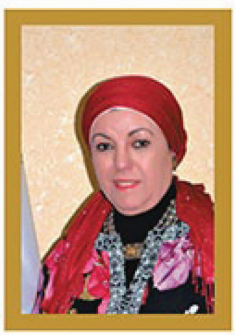

أ . نيفين الطاهري
عضواً حتي 4/11/2017

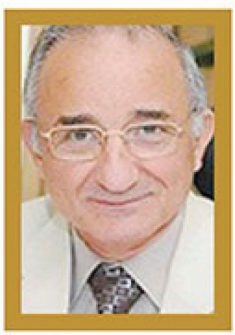

م . حمدي رشاد
عضواً حتي 4/11/2017

الرؤية

تسعى الهيئة لبناء قطاع مالي غير مصرفي مصري يتسم بالقوة والإحتوائية ويسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني ويعزز من مكانته كأحد أذرع القطاع المالي المصري وبصورة تتكامل مع دور القطاع المصرفي المصري والنظام المالي الدولي.

المهام

- إرساء قواعد الثقة في الأسواق المالية غير المصرفية من خلال تعزيز سلامتها واستقرارها والأرتقاء بتنافسيتها لجذب استثمارات جديدة.
- تحقيق النزاهة والشفافية من خلال توفير الوسائل واصدار الضوابط التي تكفل إلتزام كافة الأسواق المالية غير المصرفية بتطبيق معايير النزاهة والشفافية والإفصاح.
- ضمان حصول عملاء الأسواق المالية غير المصرفية على معاملة متكافئة وعادلة وفى إطار من الأمانة والنزاهة والشفافية والمسئولية المهنية، والسعي نحو إتاحة تلك الخدمات وفقاً لقواعد الممارسة السليمة والعادلة.
- تحقيق التكامل بين الخدمات المالية غير المصرفية وبين القطاع المالي المصرفي المصري والنظام المالي الدولي بما يحقق إندماجاً أعلى في الإقتصاد العالمي، وكذلك تحقيق تكامل الأنشطة الفرعية داخل القطاع المالي غير المصرفي مع بعضها البعض إرتكازاً على التنوع الواسع للابتكارات والحلول المالية الحديثة التي يقدمها قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وزيادة درجة التشابك بينها.
- تحسين مستويات المعرفة والثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع وقطاع الأعمال وضمان التعريف بأهمية تلك الخدمات وحقوق وإلتزامات كافة الأطراف، بما ينعكس إيجاباً على حركة رؤوس الأموال ومعدّلات البطالة من خلال خلق فرص عمل للشباب سواء بفتح مشروعات إنتاجية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، وبما ينمي الاستثمارات المحلية والإجنبية في القطاع المالي غير المصرفي.

الشعار والرسالة الجديدة

قرر مجلس إدارة الهيئة، باجتماعه المنعقد في شهر أكتوبر 2017، بتغيير اسم الهيئة المترجم باللغة الإنجليزية ليعكس بشكل أدق المسمى العربي ويعبر بصورة أوضح عن دورها الحيوي في التشريع للأسواق الخاضعة لها بجانب دورها الرقابي وبذلك تصبح الترجمة الحقيقية "Financial Regulatory Authority" ويرمز لها اختصاراً بـ (FRA) بدلاً من EFSA(Egyptian Financial Supervisory Authority).

كما قامت الهيئة أيضا بتغيير شعارها لكي يكون أكثر تعبيرا عن الدور الرقابي المنوط بها وعن رسالتها و أهدافها في المرحلة القادمة وهي "نبني الجسور لا الحواجز"، وفقاً للتصميم التالي:

الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

Building Bridges not Walls
نبنى الجســور لا الحــواجز

التنظيم القانوني والإستقلالية

أُنشِئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009، وتختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، وصناديق التأمين الخاصة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل متناهي الصغر، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة المالية غير المصرفية وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبموجب هذا القانون حلت الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم 10 لسنة 1981، وقانون صناديق التأمين الخاصة رقم 54 لسنة 1975، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم 93 لسنة 2000 وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2001. كما حلت محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام كل من قانون التأجير التمويلي الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1995، وقانون تنظيم الضمانات المنقولة رقم 115 لسنة 2015.

وقد وُضع بالدستور المصري لعام 2014 (بالفصل الحادي عشر الخاص بالمجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المادة رقم 215) الهيئة العامة للرقابة المالية ضمن أربعة جهات تعد هيئات مستقلة وأجهزة رقابية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويؤخذ رأيها فى مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

ووفقاً لمواد الدستور أرقام 216، 217 فإن لكل جهة رقابية من الجهات الأربعة سالفة الذكر القانون الخاص بها والذي يحدد اختصاصاتها ونظام عملها، ويضمن استقلالها، والحماية اللازمة لأعضائها، وسائر أوضاعهم الوظيفية، بما يكفل لهم الحياد والاستقلال. كما يتم تعيين رؤساء هذه الهيئات والأجهزة من قبل رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب بأغلبية أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ولا يُعفى أى منهم من منصبه إلا فى الحالات المحددة بالقانون، ويُحظر عليهم ما يُحظر على الوزراء.

الملخص التنفيذى

يمثل القطاع المالي غير المصرفي مكوناً أساسياً للاقتصاد في مصر ويلعب دوراً جوهرياً فى التوجيه الأمثل للأموال نحو الاستثمار، نظرا لما تتمتع به مؤسساته وأسواقه المالية من إمكانيات متنوعة تسهم في توفير مصادر التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية وبصفه خاصة التمويل متوسط وطويل الأجل الى جانب التمويل متناهى الصغر، مما يسهم في عمليات التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية ومشروعات البنية التحتية والمشروعات القومية الكبرى.

ويوفر هذا القطاع الأدوات الاستثمارية المتنوعة لمختلف المستثمرين الأفراد والمؤسسات سواء من حيث العائد أو المخاطر بما يلبي احتياجاتهم المختلفة، وتمتد خدمات القطاع إلى توفير الحماية للأصول الإقتصادية من المخاطر المختلفة من خلال منظومة التأمين. كما يتميز القطاع بتنوع الخدمات ومنها خدمات الاستثماروالتمويل والادخار والتأمين وغيرها، وذلك من خلال تنوع الأنشطة مثل سوق رأس المال وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وشركات الوساطة المالية وصناديق الاستثمارالمباشر، والجمعيات والشركات التي تؤدي نشاط التمويل متناهي الصغر، وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل التمويل العقاري، وخدمات التأجير التمويلي والتخصيم.

ولقد شهد قطاع الخدمات المالية غير المصرفية نشاطاً ملحوظاً خلال السنوات الأربعة الماضية، ويرصد هذا التقرير أهم مؤشرات الأداء للأنشطة المختلفة لعام 2017.

حيث شهد سوق رأس المال الأولي في مصر ارتفاعاً ملحوظاً في سوق الإصدارات والتي ارتفعت قيمتها لتصل إلى 151 مليار جم، وبلغت إصدارات أسهم زيادة رأس المال عدد 1942 إصداراً بقيمة مصدرة قدرها 127 مليار جم، كما تم إصدار عدد 5 إصدارات جديدة من سندات التوريق بقيمة إجمالية 2.9 مليار جم. بالإضافة إلى ارتفاع مؤشرات البورصة المصرية بشكل كبير خلال تعاملات عام 2017، حيث قفز مؤشرها الرئيسي EGX30 لأعلى مستوى في تاريخه ليصل إلى 15019 نقطة مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 22% عن العام السابق.

واحتل سوق راس المال المصري المرتبة الأولى على مستوى بورصات الدول العربية، واحتفظ بموقعه كأفضل أداء على مستوى العالم منذ يونيو2013 وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلي للسعر للأسواق الناشئة (MSCI Price Index–IMI)، كما رصد التقرير إستحواذ الأجانب على نحو 28% من إجمالي التعاملات في السوق خلال العام.

وبالنسبة لقطاع التأمين فقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغت 24 مليار جم في 30/6/2017 بمعدل نمو 23% مقارنة بالعام السابق. كما رصد التقرير تحسن نتائج انشطة شركات التأمين بشكل عام خلال الفترة (2014–2017)، والذي سوف ينعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين المصري خلال الفترة القادمة.

في حين بلغ جملة صافي إستثمارات شركات التأمين 86 مليار جم في 30/6/2017 مقارنة بـ 60 مليار جم بالعام السابق بمعدل نمو بلغ 43%، كما بلغ عدد المواطنين الذين شملهم التأمين متناهي الصغر حوالي 513 ألف مواطن بقيمة أقساط تأمين بلغت 50 مليون جم مقابل تغطية تأمينية بلغت 58 مليار جم (مبالغ تأمين مغطاة).

وعلى صعيد صناديق التأمين الخاصة فلقد بلغ عدد الصناديق المسجله لدى الهيئة بنهاية العام أكثر من 700 صندوقاً، ويستفيد من خدماتها حوالي 5 ملايين عضواً بإجمالي إشتراكات سنوية بلغت 7.4 مليار جم في نهاية عام 2016[1]، كما حققت إستثمارات صناديق التأمين الخاصة بنهاية عام 2016 معدل نمو نسبته 14.5% مقارنة بالعام السابق.

كما رصد التقرير تطوراً ملحوظاً في نشاط التمويل العقارى خلال عام 2017، حيث بلغ إجمالي قيمة التمويل الممنوح من تلك الشركات 8.5 مليار جم خلال العام مقابل 7 مليار جم بالعام السابق بارتفاع نسبته 21.4%، وبلغ عدد المستفيدين من التمويل ما يزيد عن 45 ألف عميل، كما بلغ حجم إعادة التمويل العقاري الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري 153 مليون جم خلال العام مقابل 132 مليون جم بالعام السابق بارتفاع نسبته 16%.

وشهد قطاع التأجير التمويلي نموا كبيراً خلال عام 2017 حيث بلغت قيمة عقود التأجير التمويل 28.6 مليار جم بمعدل نمو بلغت نسبته 38% مقارنة بالعام السابق، ووصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة 226 شركة بعد حصول شركتين جديدتين على ترخيص من الهيئة خلال العام.

وعلى صعيد نشاط التخصيم بلغ عدد شركات التخصيم 8 شركات بنهاية العام، وارتفعت قيمة الأوراق المخصمة من 6.1 مليار جم في 2016 إلى 9 مليار جم في 2017 بمعدل نمو نسبته 47.5%.

في حين نجح نشاط التمويل متناهي الصغر في توسيع نطاق المستفيدين بالخدمات المالية والمساهمة في رفع معدلات الشمول المالي، حيث بلغ عدد المستفيدين 2.2 مليون مواطن بإجمالي أرصدة بلغت 7.1 مليار جم، حيث بلغت نسبة أرصدة القروض الموجهة للإناث حوالي 70% من إجمالي ارصدة التمويل الممنوحة، كما بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تعمل في مجال التمويل والمرخص لها من هيئة عدد 842 جمعية ومؤسسة وشركة وبلغت عدد فروعها 1657 فرع تغطي كافة محافظات مصر.

ولقد حرصت الهيئة على تعزيز دورها التنظيمى والإشرافى والرقابي من خلال توفير البيئة التشريعية الجاذبة للاستثمارات وحماية حقوق المستثمرين، حيث قامت بإصدار واقرار عدداً من التعديلات التى اجريت على بعض

1 – أخر عام متوفر هو 2016– نظراً لأن معظم الصناديق ينتهي العام المالي لها في 31/12 ولم تعتمد ميزانياتها أثناء إعداد هذا التقرير

التشريعات والضوابط االمتعلقة بالأسواق المالية غير المصرفية كان من أهمها: موافقة مجلس الوزراء على تعديلات جديدة على قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وكذلك على قانون جديد ينظم كل من نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم بالاستعانة بأفضل التجارب الدولية فى هذا الشأن، وهو فى مرحلة المناقشة بالجلسة العامة بمجلس النواب، كما سعت الهيئة لتنظيم سجل الضمانات المنقولة إلكترونياً وتفعيله من خلال إسناد المهمة لشركة IScore والذي بدأ تشغيله فعلياً خلال الربع الأول من عام 2018.

كذلك قامت الهيئة باتخاذ العديد من الإجراءات لتطويرالأسواق، حيث تم إصدار أو معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت، وبالإضافة إلى تطوير التشريعات الخاصة بالصناديق المتخصصة وقد أسفر ذلك عن إطلاق أول صندوق عقاري والترخيص لأول صندوق خيري لدعم الرياضة " صندوق الرياضة المصري". وعلى صعيد أخر قامت الهيئة بالعمل على استحداث ما يمكن أن يطلق عليه الشباك الواحد لمساعدة الشركات على التسجيل بالهيئة والإنتهاء من إجراءات القيد والطرح في وقت قياسي.

كما أصدرت الهيئة تنظيماً يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط بنفس الشركة، كما سمحت اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال للشركات بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، وكذا السماح للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثماربنفسها دون تطلب إنشاء شركة لهذا الغرض.

بالاضافة الى قيام الهيئة بإصدر الضوابط المكملة لقواعد حوكمة صناديق التأمين الخاصة بما ساهم في رفع جودة إدارة إستثمارات وأصول تلك الصناديق من خلال إدارة محترفة، وقد تم إنشاء اول صندوق وثائق الاستثمارمؤسس من جهات كلها من صناديق التأمين الخاصة هذا العام.

وقد أعدت الهيئة أول دراسة لقياس حجم الطلب على منتجات التأمين متناهي الصغر وكذلك نوع الأخطار التي تتعرض لها تلك الفئات الفقيرة وطرق إدراتهم لتلك الأخطار وبما يساهم في توفير صورة كاملة لشركات التأمين تساعدها في تطوير وإبتكار منتجات تأمينية متناهية الصغر تناسب إحتياجات تلك الشريحة من العملاء، كما أطلقت الهيئة أول خريطة رقمية تفاعلية لنشاط التمويل متناهي الصغر على موقعها الالكترونى.

كما سعت الهيئة إلى التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية المثيلة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفى، عن طريق المشاركة الفعالة للهيئة فى المؤتمرات والحفاظ على عضوية مصر في تلك المنظمات الدولي والتى من شأنها نقل الخبرات الدولية للقطاع المالي غير المصرفي حيث تم انتخاب مصر للمرة الثانية على التوالي لعضوية مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية – الأيوسكو (IOSCO) لدورة جديدة في شهر

مايو2017، كما احتفظت مصر للمرة الثالثة على التوالي بعضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة الدولية لمراقبي صناديق المعاشات IOPS لفترة قادمة 2018/2019.

والجدير بالذكر ان تقرير التنافسية العالمية 2017/2018 أظهر تقدم ترتيب مصر 15 مركزاً بالمؤشر العام عن العام السابق، كما أظهر تقدما ملحوظا فى المؤشرات الفرعية، حيث تقدمت مصر 44 مركز – من الترتيب 111 دولياً إلى 77 – بمؤشر تطور سوق المال والذى جاء نتيجة تحسن العديد من العناصر منها عنصر "توفير التمويل من خلال سوق الأسهم" حيث صعدت مصر 17 مركزاً عن العام الماضى، وعنصر "القواعد المنظمة لبورصات الاوراق المالية" والذى اوضح تقدم ملحوظ فى الترتيب 55 مركزاً لتحتل المركز 50 فى الترتيب الدولي، و عنصر "توافر نشاط رأس المال المخاطر" كما تقدمت 24 مركزا مما يشير إلى تحسن إضافي فى مجال سوق المال.
كما يعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بعام 2017 شاهداً آخر على ما حدث من تطورات اقتصادية وتشريعية في مصر، حيث أظهر التقرير تقدم مصر 33 مركزاً في مجال حماية الأقلية من المستثمرين للعام الرابع على التوالي.

القسم الأول

تطور أداء الأسواق المالية غير المصرفية

Building Bridges not Walls
نبنى الجسـور لا الحـواجز

أولاً: نظرة عامة على الوضع الاقتصادى المصرى

تسعى الحكومة لاستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادي وفي نفس الوقت معالجة الآثار الناجمة عن تطبيق عدد من السياسات الإصلاحية الضرورية وتحفيز الاقتصاد من خلال عدد من الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية، التي شملها برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتضمنت خطة الإصلاح تحريراً لسعر صرف النقد الأجنبي، واتخاذ إجراءات مالية صارمة لخفض عجز الموازنة، وإصلاحات تتعلق بمناخ الاستثمارات تهدف إلى استعادة القدرات التنافسية للصادرات المصرية، وازدهار أنشطة القطاع الخاص.

وقد استتبع ذلك سلسلة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية منها: رفع سعر الفائدة في محاولة لكبح الاتجاهات التضخمية، وخفض النفقات من خلال رفع الدعم عن المحروقات والعديد من الخدمات العامة، وإصدار قانون الخدمة المدنية، وزيادة الإيرادات بإدخال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات عام 2016/2017، كما تم التصديق على برنامج تسهيلات ممتدة لمدة 3 سنوات من صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار استهدافاً لدعم الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز الاقتصاد الوطني نحو النمو الشامل برفع معدل النمو الاقتصادي واستعادة التنافسية للاقتصاد الوطني، وإصلاح الاختلال بتقليص عجز الموازنة، مع توفير أطر الحماية الكافية للفئات الفقيرة والمهمشة والعمل على زيادة فرص التشغيل. هذا بالإضافة إلى توجه الحكومة نحو توسيع قاعدة الملكية للشركات المملوكة للدولة من خلال قيد وطرح عدد من هذه الشركات بالبورصة المصرية وبما يؤدي لتطبيقها لقواعد حوكمة أفضل ومعايير متطورة للشفافية والإفصاح وجذب كوادر مؤهلة لإدارتها ووضع خطط العمل اللازمة للنهوض بها وتحسين أدائها.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للإقتصاد المصري نسبة 4.3% خلال العام المالى 2016/2017 على الرغم من الانخفاض الذي شهده النمو الاقتصادي في الربع الأول والثاني من العام المالي ولكن بدأ الاقتصاد الوطني في التعافي حيث سجل معدل النمو الحقيقي 5.2% خلال النصف الأول من عام 2018/2017، وجاء ذلك جراء التحسن في أنشطة القطاع الخاص، وإلى درجة أقل من الاستهلاك الحكومي، وحدوث زيادة محددة في الاستثمار، وتحسن في الصادرات لأول مرة منذ عامين.

من ناحية أخرى، حقق ميزان المدفوعات فائضاً قدره 13.7 مليار دولار حيث يرجع 90% منه إلى الفترة التي أعقبت تحرير سعر الصرف بالمقارنة مع عجز بلغ8.2 مليار دولار في العام السابق، كما تراجع عجز الميزان الجاري من 19.8 مليار دولار إلى 15.6 مليار دولار في العام المالي 2016/2017 ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى 5.5% خلال العام المالي 2017/2018.

ولقد بلغت الايرادات العامة نحو 669.75 مليار جم خلال العام المالى 2016/2017 بمعدل نمو حوالي 36% مقارنة بايرادات العام السابق والتى سجلت نحو 491.5 مليار جم، في حين ارتفعت قيمة المصروفات العامة خلال العام المالى 2016/2017 الى حوالي 975 مليار جم مقابل حوالي 817.8 جم فى العام السابق. هذا وقد انخفض معدل التضخم السنوى فى مصر الى 21.9% فى ديسمبر 2017 مقابل 23.3% فى ديسمبر 2016.

كما ارتفع صافي الاحتياطى النقدى من النقد الاجنبى ليبلغ 36.7 مليار دولار فى ديسمبر 2017 مقارنة بـ 26.4 مليار دولار فى ديسمبر 2016 بارتفاع قدرة 10.3 مليار دولار بمعدل نمو 39% خلال عام 2017.

كما شهد معدل الاستثمارات الكلية خلال العام المالى 2016/2017 ارتفاعاً بلغ 530 مليار جم مقابل حوالى 407.5 مليار جم خلال العام المالى 2015/2016 بمعدل نمو 30%، وبلغ حجم الاستثمارات العامة خلال العام المالى 2016/2017 نحو 243.5 مليار جم مقابل 181.4 مليار جم بالعام السابق بنسبة نمو 34.2%، كما بلغ حجم الاستثمارات الخاصة خلال العام المالى 2016/2017 نحو 270.8 مليار جم بنسبة نمو حوالى 28.6 % عن العام السابق، فى حين انخفض معدل البطالة على مستوى العام المالى 2016/2017 ليصل الى 11.98 مقابل 12.5% فى العام السابق.

وعلى صعيد التصنيف الائتمانى ثبتت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني تصنيفها لمصر عند مستوى B3، مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك خلال التصنيف الصادر عنها في أغسطس 2017 وتعتبر نظرة موديز المستقبلية المستقرة لمناخ الأعمال المصري جاءت لتعكس رؤية متوازنة لحجم المخاطر والمحفزات في الاقتصاد. كما نشرت الوكالة أيضا توقعاتها لتسارع معدل نمو الاقتصاد المصري من 4.2% عام 2017 ليصل إلى 5% بحلول عام 2019 ثم إلى 5.5% بحلول عام 2021، وتوقعها لتراجع نسبة عجز الموازنة للاقتصاد المصري لتسجل 8.5% خلال العام المالي 2018/2019 مقابل 10% خلال العام المالي السابق.

أما مؤسسة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني فقد أبقت على تصنيفها لمصر عند درجة B- بكل من العملتين الأجنبية والمحلية، ورفعت نظرتها المستقبلية لمصر من "مستقرة" إلى "إيجابية" وذلك في نوفمبر 2017، كما أشارت أيضا إلى أنها عدّلت نظرتها المستقبلية لمتوسط معدلات النمو في الفترة (2018-2020) إلى 4.4%، مقارنة بتوقعات سابقة 3.8%، فى ضوء توقع معدلات النمو مدعومة بزيادة التدفقات في الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن زيادة تحويلات المصريين بالخارج.

ولقد أظهر تقرير التنافسية العالمية 2017/2018 تقدم ترتيب مصر 15 مركزاً بالمؤشر العام عن العام السابق، كما أظهر تقدما ملحوظا فى المؤشرات الفرعية، حيث تقدمت مصر 44 مركز – من الترتيب 111 دولياً إلى 77 –

بمؤشر تطور سوق المال والذى جاء نتيجة تحسن العديد من العناصر منها عنصر "توفير التمويل من خلال سوق الأسهم" حيث صعدت مصر 17 مركزاً عن العام الماضى، و عنصر "القواعد المنظمة لبورصات الاوراق المالية" والذى اوضح تقدم ملحوظ فى الترتيب 55 مركزاً لتحتل المركز 50 فى الترتيب الدولي، و عنصر "توافر نشاط رأس المال المخاطر" كما تقدمت 24 مركزا مما يشير إلى تحسن إضافي فى مجال سوق المال.

ويعتبر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بعام 2017 شاهداً آخر على ما حدث من تطورات اقتصادية وتشريعية في مصر، حيث أظهر التقرير تقدم مصر 33 مركزاً في مجال حماية الأقلية من المستثمرين للعام الرابع على التوالي من خلال التعديلات التي قامت بها الهيئة من أجل تعزيز حقوق المساهمين الأقلية ودورهم في القرارات الجوهرية للشركات. كما تجدر الإشارة إلى أن ضمن عناصر التقرير "تسوية حالات التعثر والإفلاس" ومن المتوقع أن تحرز مصر تقدماً ملموساً فيه بعد صدور قانون إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس في عام 2018. وبالنسبة لمؤشر "الحصول على الائتمان" من المتوقع أن يتحسن ترتيب مصر به مع بدء التشغيل الفعلي لسجل الضمانات المنقولة خلال 2018.

وبالنسبة للشمول المالى بمصر، فلقد كشف تقرير جلوبال ميكروسكوب لعام 2016 Global Micro-scope-الذي يصدر سنوياً عن مؤسسة الإيكونوميست ويستعرض أوضاع الشمول المالي فى العالم-عن تقدم مصر بمركزين فى الترتيب و10 درجات فى مقياس الشمول المالي منذ عام 2014، وذلك بفعل جهود الهيئة في تفعيل منظومة التمويل متناهي الصغر وإصدارها لقواعد ومعايير ممارسة هذا النشاط. وصنف التقرير مصر ضمن ثلاث دول فى العالم على أنها دول حراك وتغيير (Movers & Shakers).

ثانياً: مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

سوق رأس المال

يختص قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر بأسواق رأس المال وعلى وجه التحديد أسواق الأسهم والسندات، ويخرج عن نطاق اختصاصه أدوات سوق النقد، بالإضافة لعدم شموله على أسواق العملات الأجنبية حيث يخضع كلاهما لإشراف البنك المركزي المصري.

وقد كان لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أثر إيجابي على القطاع المالي غير المصرفي وعلى سوق الأوراق المالية، حيث شهد سوق الإصدار نمواً ملحوظاً في قيمة إصدارات الأوراق المالية بلغت 151 مليار جم مصري في عام 2017 بالمقارنة بإصدارات قيمتها 93 مليار جم مصري في عام 2016 بمعدل نمو نسبته 62%، كما بلغت عدد إصدارات أسهم زيادة رأس المال خلال العام 1942 إصداراً بقيمة مصدرة قدرها 127 مليار جم، مقابل عدد 1088 إصداراً بقيمة مصدرة قدرها 50.4 مليار جم خلال العام السابق.

كما بلغ عدد الإصدرات الجديدة من السندات خلال العام عدد 5 إصدارات لسندات توريق بقيمة إجمالية 2.9 مليار جم، مقابل 4 إصدارات في عام 2016 بقيمة 2.2 مليار جم.

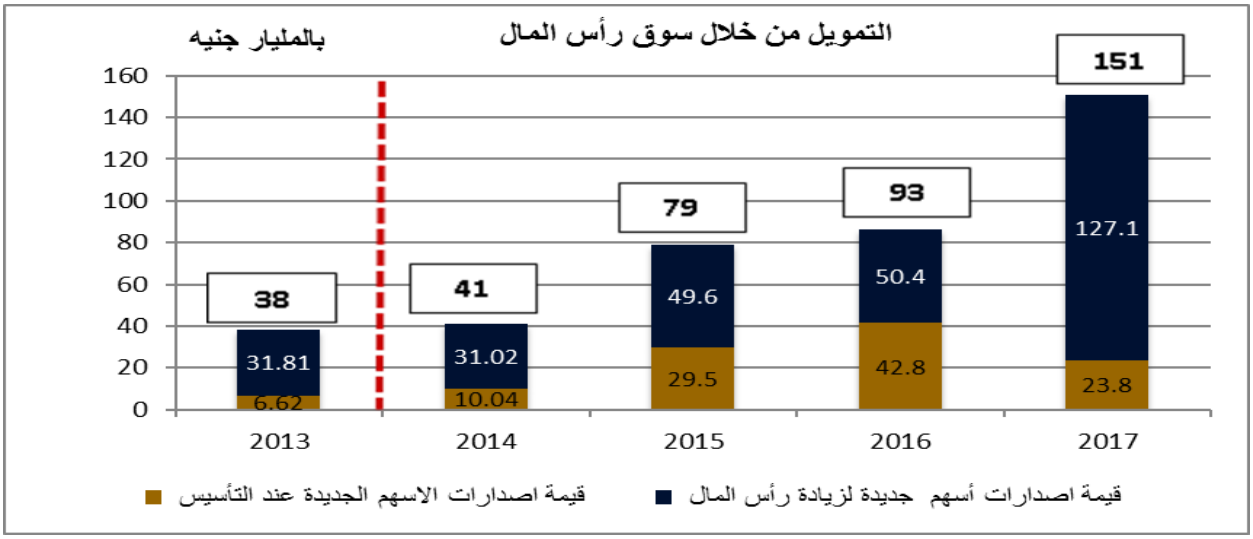

أما على صعيد المؤشرات فمنذ عام 2016 شهد سوق تداول الأوراق المالية أداء استثنائياً حيث تضاعف فيه مؤشر البورصة ليرتفع بمعدل 102% في 2016 ليكون الأكثر نمو مقارنة بالأسواق العالمية، وبنهاية عام 2017 ارتفع المؤشر الرئيسي EGX30 للبورصة المصرية وتجاوز حاجز 15000 نقطة وأغلق عند مستوى 15019 نقطة ليكون الأعلى نموا على مستوى الوطن العربي بنسبة نمو 22%. واحتل بهذا الأداء المرتبة الأولى على

مستوى بورصات الدول العربية، كما احتفظ السوق المصري بموقعه كأفضل أداء على مستوى العالم منذ يونيو 2013 وفقاً لمؤشرات مورجان ستانلي للسعر للأسواق الناشئة (MSCI Price Index–IMI).

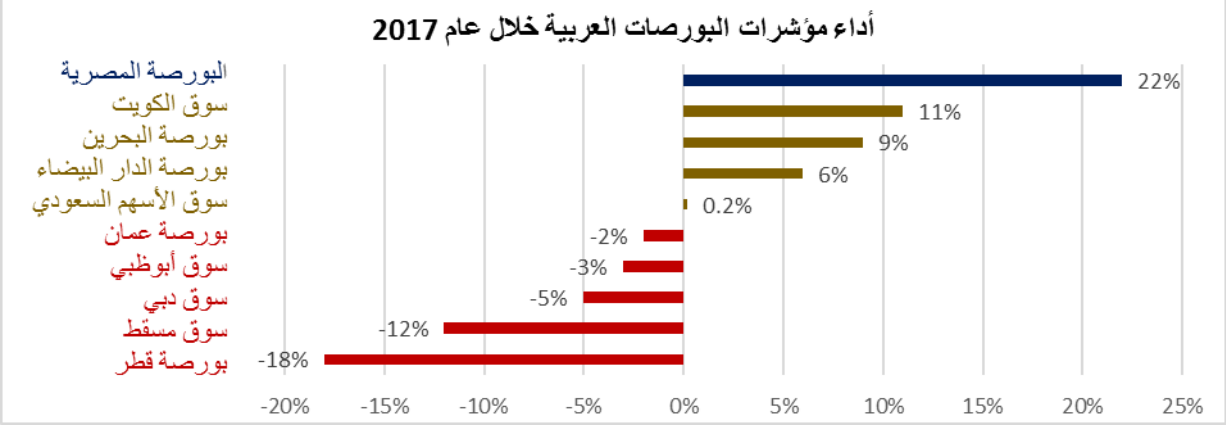

وعلى صعيد أخر، عادت السيولة مرة أخرى للسوق بشكل ملحوظ حيث قفزت أحجام التداول لمعدلات غير مسبوقة لتصل إلى أربعة أضعاف الفترة السابقة على عام 2013. وبلغت أحجام التداول خلال 2017 ما يقرب من 333 مليار جم وهو أعلى معدل منذ عام 2009، كما عادت الطروحات للسوق مرة أخرى لتقترب من 12 مليار جم بعد توقف دام 4 سنوات.

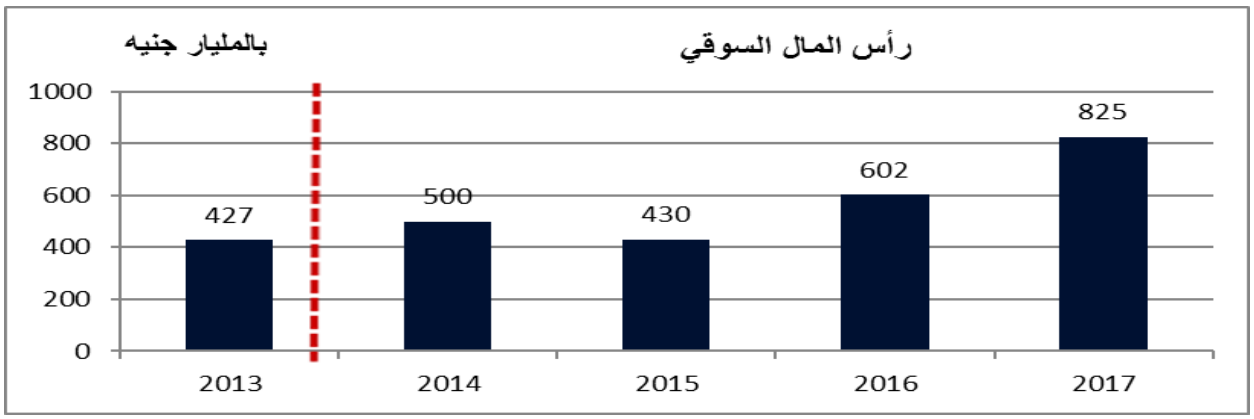

وقد ارتفع إجمالي القيمة الرأسمالية للأسهم المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية في 2017 بنسبة 37% عن العام السابق ليصل إلى 825 مليار جم مرتفعاً من 602 مليار جم بنهاية عام 2016.

وقد ساهمت القواعد التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية وتَقدم مصر 33 مركزاً في مجال حماية الأقلية من المستثمرين للعام الرابع على التوالي في مؤشر بيئة الأعمال (Doing Business Report) من خلال التعديلات التي قامت بها الهيئة وأهمها تعديلات قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. كما تحسن ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum)

بمقدار 55 مركز بمؤشر القواعد المنظمة لسوق الأوراق المالية و34 مركز في مؤشر تطوير الأسواق المالية غير المصرفية و17 مركز بمؤشر التمويل من خلال سوق الأوراق المالية.

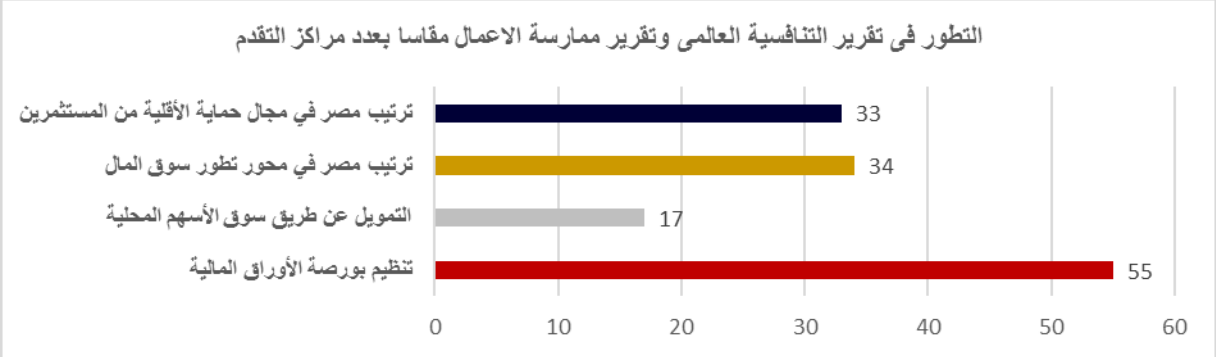

والجدير بالذكر ان تعاملات الاجانب استحوذت على نحو 28% من إجمالي التعاملات في السوق خلال عام 2017، وكان نصيب المستثمرين الأجانب غير العرب ما يزيد عن 18% من إجمالي التعاملات في البورصة، بينما استحوذ المستثمرون العرب على مايقارب 10% من تعاملات السوق (بعد استبعاد سوق الصفقات والسندات).

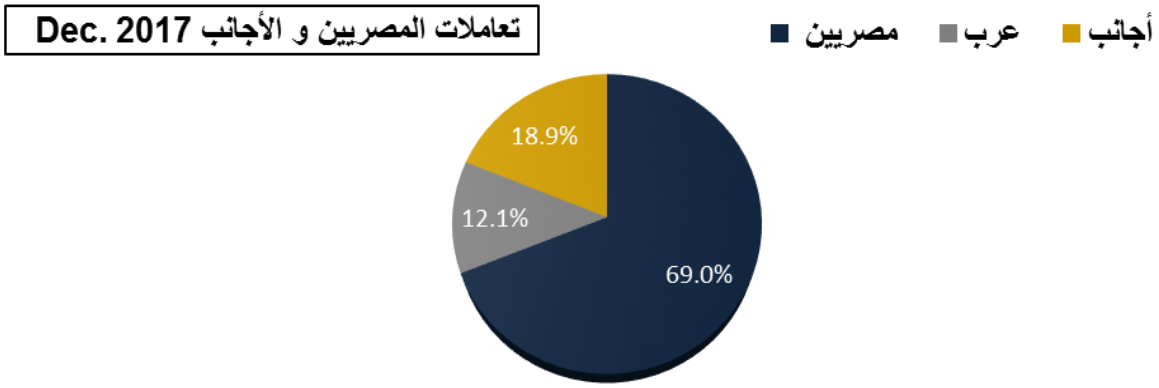

صناديق الإستثمار

كما بلغ عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2017 إلى 101 صندوق استثمار من بينها صندوق استثمار عقاري. وبلغ صافي أصول صناديق الاستثمار 28.2 مليار جم في نهاية 2017. وتمثل الصناديق المنشأة بواسطة البنوك النسبة الأكبر من إجمالي الصناديق، فمن ضمن 100 صندوق هناك 90 صندوق مؤسس من قبل البنوك المصرية. وتبين الأرقام أن نشاط سوق صناديق الاستثمارالمصري لايزال يعاني من تركز نحو القطاع المصرفي من حيث التأسيس، كما يعاني أيضاً من انخفاض العدد والقيمة النسبية. فخلال الفترة (2013 – 2017) لم يزد بأكثر من 10% حيث ارتفع عدد الصناديق من 91 صندوق ليصل إلى 101 حاليا، بينما انخفضت نسبة صافي أصول صناديق الاستثمارإلى رأس المال السوقي من 15% في عام 2013 لتصل إلى 3% بنهاية عام 2017.

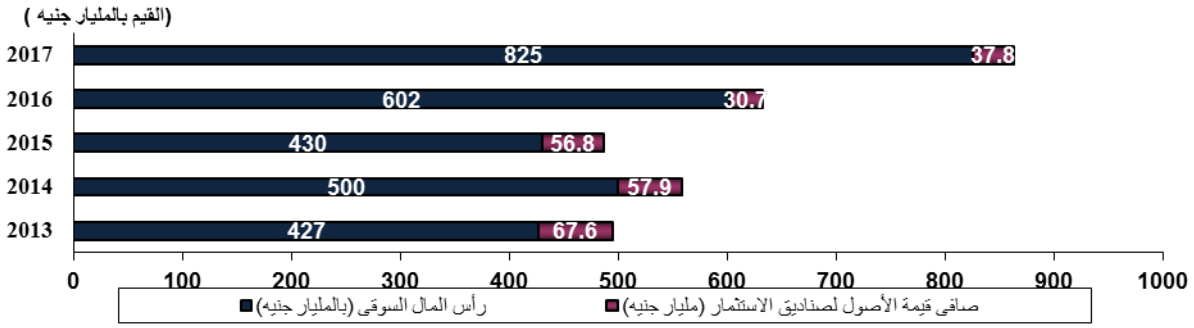

وبالإضافة لصناديق الاستثمار تقوم صناديق الملكية الخاصة باستثمار أموالها في أوراق مالية مقيدة وغير مقيدة في البورصة، كما يجوز لها مزاولة نشاط رأس المال المخاطر. ويعتبر هذا النشاط أحد الأشكال الفريدة لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية بما يوفره من فرص لتمويل المشاريع مرتفعة المخاطر ومرتفعة القيمة المضافة، ويبلغ عدد المؤسسات التي تمارس نشاط صناديق الملكية الخاصة هذا العام عدد 4 صناديق بقيمة إجمالية للأصول حوالي 1.9 مليار جم في عام 2017.

التأمين

شهد سوق التأمين المصري خلال الأربع سنوات الماضية نشاطاً ملحوظاً مقارنة بالفترة السابقة حيث بلغ متوسط معدل النمو 17% معدل مركب سنوياً مقارنة بالفترة قبل عام 2014، ووصل معدل النمو 23% خلال عام 2017 مقارنة بالعام الذي يسبقه. وقد بلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع 36 شركة، حيث تم خلال الفترة من 2014-2017 تأسيس 4 شركات تأمينات عامة من بينهم شركة أكسا الفرنسية وهي من أكبر شركات التأمين العالمية، وشركة واحدة في مجال تأمينات الحياة مقابل عدم تسجيل أي شركة تأمين خلال الفترة 2011-2013.

وقد حققت شركات التأمين إجمالي أقساط بلغت 24 مليار جم في 30/6/2017 مقارنة بـ 13 مليار جم في 30/6/2013 وبمعدل نمو نسبته 33% مقارنة بالعام السابق 2016 الذي حقق إجمالى أقساط 18 مليار جم. كما قامت الشركات بصرف إجمالي تعويضات مسددة قاربت 13 مليار جم في عام 2017 مقابل 7 مليار جم في عام 2013.

أما بالنسبة لنتائج أعمال شركات التأمين فقد تحسنت نتائج أنشطتها خلال الأربعة أعوام الماضية حيث بلغ فائض النشاط 4 مليار جم خلال عام 2017 مقارنة بمليار جم خلال عام 2013، مما انعكس أثره في جذب مزيد من الاستثمارات الجديدة لسوق التأمين من خلال تأسيس شركات جديدة.

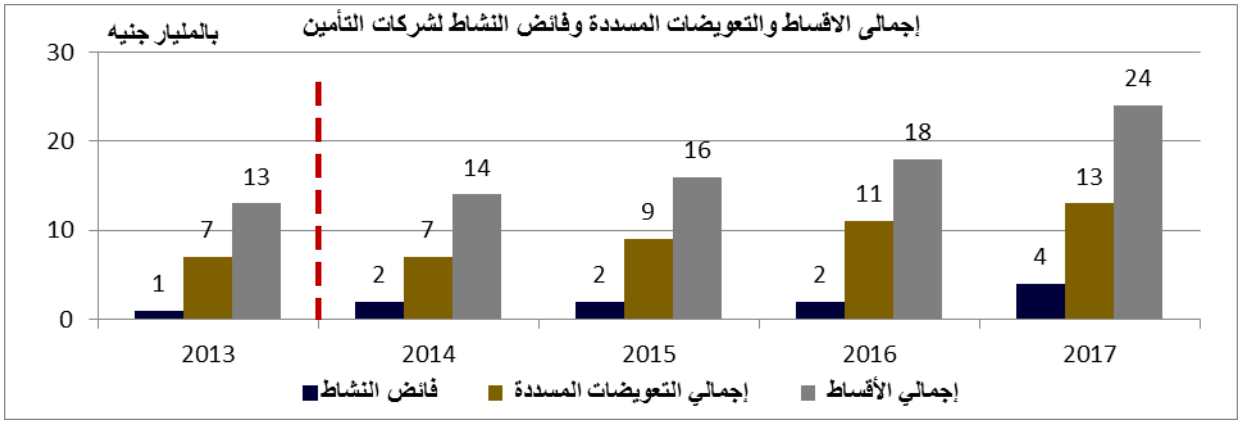

كما بلغ صافي استثمارات شركات التأمين 86 مليار جم في 30/6/2017 مقابل 42 مليار جم في 2013، وبمعدل نمو 41% مقارنة بصافي استثمارات العام السابق 60.5 مليار جم. فى حين بلغ إجمالى حقوق حملة الوثائق والتى تمثل إلتزامات شركات التأمين تجاه عملائها 54 مليار جم خلال عام 2017 مقابل 46 مليار جم خلال عام 2016 بمعدل نمو نسبته 18%. بينما بلغت حقوق المساهمين فى شركات التأمين 12 مليار جم فى عام 2017 مقابل 8 مليار جم عام 2013 محققاً معدل نمو 50% خلال أربع سنوات، ومحققاً معدل نمو نسبته 9.1% مقارنة بحقوق المساهمين البالغ قيمتها 11 مليار جم فى عام 2016.

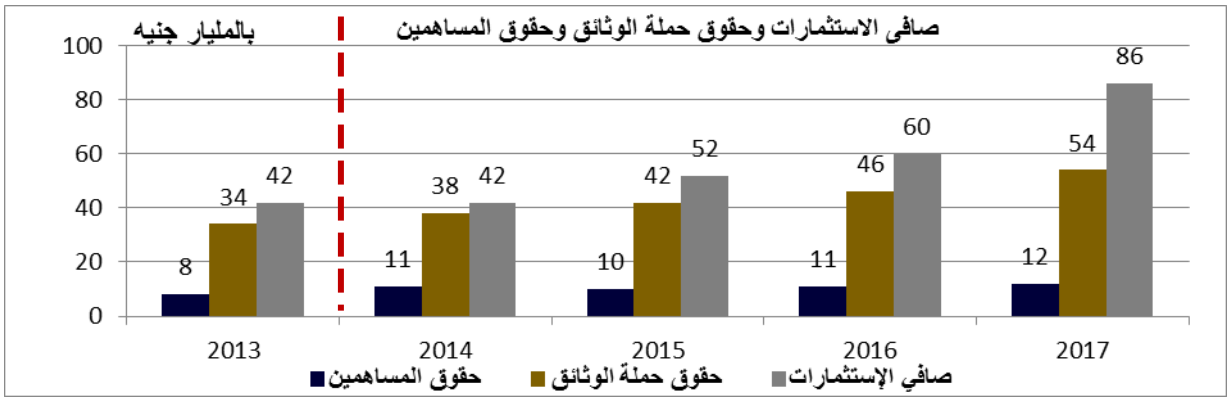

وعلى صعيد الشمول التأميني، وفي إطار سعي الهيئة العامة للرقابة المالية لزيادة شرائح المجتمع التي تتمتع بتغطيات تأمينية وبصفة خاصة محدودي الدخل، فقد قامت الهيئة بتنظيم التأمين متناهي الصغر لأول مرة في مصر من خلال الضوابط التي أصدرتها الهيئة عام 2016. وقد إنعكس ذلك إيجابياً على نطاق التغطية والنتائج حيث بلغ عدد المواطنين الذين شملهم التأمين متناهي الصغر حوالي 513 ألف بقيمة أقساط تأمين بلغت 50 مليون جم مقابل تغطية تأمينية بلغت 58 مليار جم (مبالغ تأمين مغطاة).

وترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتى تُعد شكل آخر لأدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية يتم تسجيلها بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشأة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعه من

العاملين بالجهة المنشأة، وتكون في شكل مزايا تأمينيه أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية. وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة القائمة في مصر 705 صندوقاً بنهاية عام 2016، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، منهم 303 ألف أعضاء جدد خلال عام 2016، وبإجمالي إشتراكات 7.4 مليار جم في 31/12/2016 منها 2.4 مليار جم مساهمات من أصحاب الأعمال. كما يصل عدد الصناديق التي يفوق حجم الصندوق الواحد منها المليار جم 11 صندوقاً، أما الصناديق صغيرة الحجم (من 250 مليون جماً فأقل) فعددها 601 صندوقاً، وتعتبر باقى الصناديق متوسطه الحجم.

ونجحت تلك الصناديق في تنمية أصولها البالغة حوالي 60 مليار جم في 31/12/2016، منها 54.6 مليار جم إستثمارات مالية تصل نسبة الاستثمارفي الأوراق المالية المضمونة فيها نسبة 71% بقيمة 38.7 مليار جم، بينما بلغت نسبة الاستثمارفي الأسهم 4.8% بقيمة 2.6 مليار جم، في حين بلغت نسبة الاستثمارفي الودائع 20.3%.

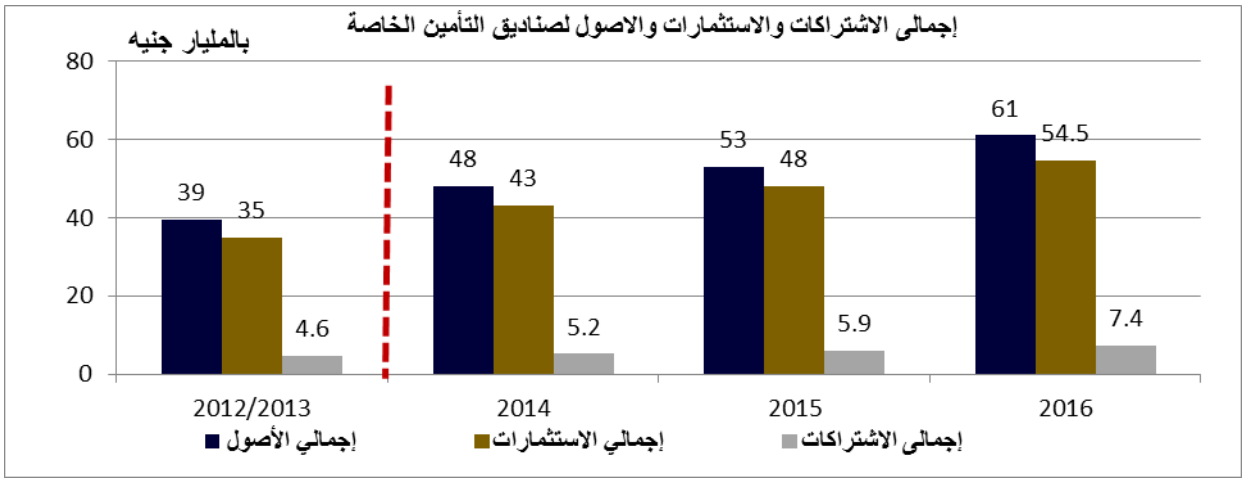

التمويل العقاري

يسهم قطاع التمويل العقاري في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها. ووصل عدد الشركات العاملة في نشاط التمويل العقاري في السوق المصري 13 شركة بنهايه عام 2017 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

بلغ إجمالى قيمة التمويل العقاري الممنوح 8.5 مليار جم بنهاية عام 2017 مقابل 7 مليار جم فى العام السابق وبمعدل نمو بلغ 21.4%، كما بلغ ضعف حجم نشاط التمويل العقاري قبل أربع سنوات والبالغ 4.3 مليار جم في 2013 وهو ما يعكس تطوراً ملحوظاً في هذا القطاع. وبشكل عام، فقد ساهم هذا القطاع في تشجيع الطلب على الإسكان العائلي، حيث وجهت إلى هذا الغرض 78% من إجمالي قيم التمويلات الممنوحة بنهاية عام 2017، أما النسبة المتبقية فكانت للإسكان الإداري والتجاري والخدمي.

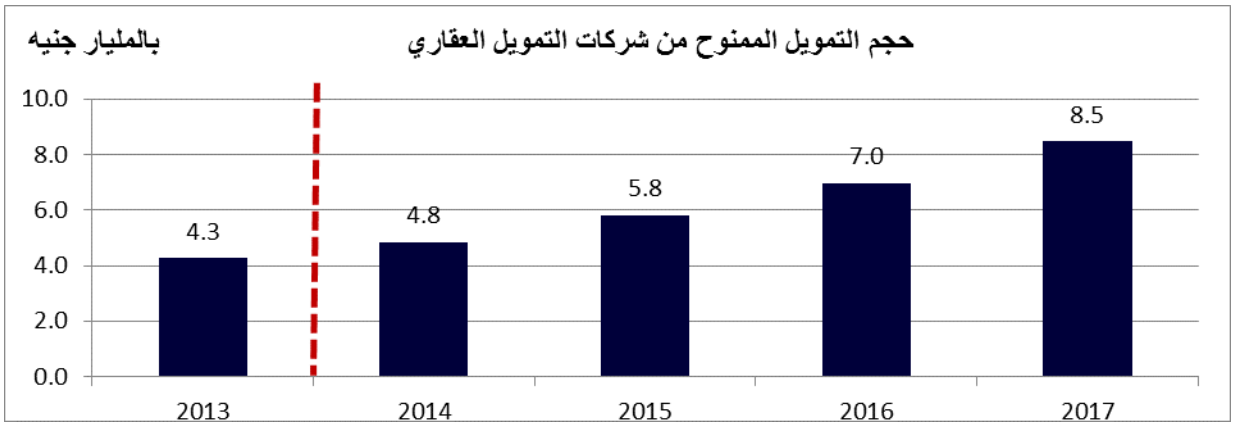

كما بلغ حجم التمويل الممنوح من الشركة المصرية لإعادة التمويل العقاري 153 مليون جم خلال عام 2017 مقابل 132 مليون جم بالعام السابق، بمعدل نمو 16%.

التأجير التمويلي والتخصيم

وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة ممن تزاول نشاط التأجير التمويلي 226 شركة في نهاية العام، كما بلغت جملة التمويلات الممنوحة من خلال تلك الشركات حوالي 28.6 مليار جم بنهاية العام مقارنة بـ 21 مليار جم عام 2016 بمعدل نمو نسبته 36.2%، حيث وجهت منها نسبة 73.5% لتمويل اقتناء الأراضي والعقارات اللازمة للمشروعات الإنتاجية، والنسبة المتبقية وجهت لتمويل الآلات ومعدات الإنتاج. ويُعد قطاع التأجير التمويلي من أبرز القطاعات نمواً حيث تضاعفت قيمة العقود ما يقرب من خمس مرات خلال الأربع سنوات الماضية. ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه بمعدلات كبيرة خاصة في ظل إنشاء الهيئة للسجل الإلكتروني للضمانات المنقولة مما سوف يكون له أثر كبير على تيسير وتشجيع عمليات التمويل خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تقديم صغية التأجير التمويلي متناهي الصغر وفقاً لمشروع القانون الجديد للتأجير التمويلي والتخصيم.

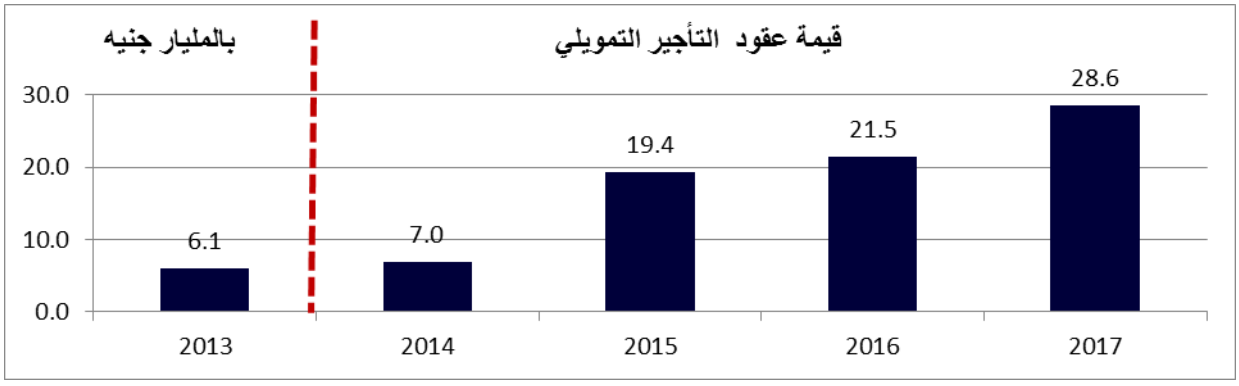

وقد بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 28.6 مليار جم بنهاية العام مقارنة بـ 21 مليار جم عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 36.2%، وبمعدل نمو بلغ 480% عن حجمها في 2013 البالغ قيمتها 6 مليار جم، وهو ما يشير الى تضاعف قيمة تلك العقود بما يقرب من خمس أضعاف قيمتها.

كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوق واعد حيث ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية حيث زادت من 3.3 مليار جم في 2013 إلى 9 مليار جم في 2017. كما ارتفعت قيمة الاوراق المخصمة بنسبة 48% مقارنة بالعام الماضى البالغة 21.5 مليار جنيه.

التمويل متناهي الصغر

شهد نشاط التمويل متناهى الصغر خلال عام 2017 تطورا كبيراً حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 2.2 مليون مواطن بقيمة أرصدة تمويل بلغت 7.1 مليار جم مقارنة بعدد 1.83 مواطن وبقيمة أرصدة تمويل بلغت 4.5 مليار جم للعام السابق. فبلغت نسبة عدد الإناث الحاصلين على خدمات التمويل متناهى الصغر حوالي 70% بأرصدة تمويل بلغت 3.7 مليار جم اى بنسبه 52.6% من اجمالى أرصدة التمويل للنشاط.

ارتفع عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد 90 جمعية ومؤسسة أهلية فى نهاية العام لتصل الى 842، كما ارتفع عدد إجمالى منافذها وفروعها لتصل الى 1657 فرع تغطى كافة محافظات مصر بنسبة ارتفاع 16% عن العام السابق.

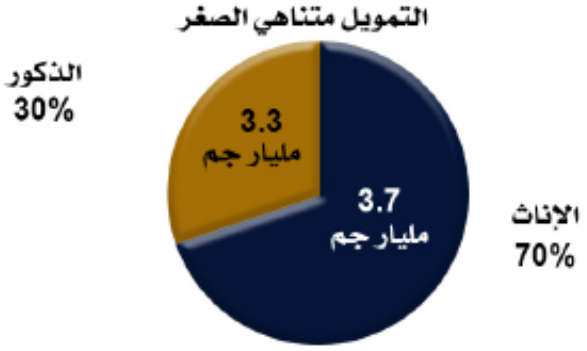

القسم الثاني

جهود الهيئة في مجال التشريع وتنظيم ورقابة الأسواق المالية غير المصرفية

أولاً: التطورات التشريعية والمؤسسية

سوق رأس المال

بذلت الهيئة جهوداً حثيثةً للعمل على إعداد التعديلات المقترحة على قانون سوق رأس المال خلال عام 2017، ونورد فيما يلي أهم ما تضمنته تلك التعديلات:

شملت التعديلات نحو 20 مادة جديدة من أجل التنظيم القانوني الكامل للصكوك في السوق المصري حيث أن تفعيلها كأداة مالية جنباً إلى جنب مع الأسهم والسندات وسندات التوريق يعد أمراً جوهرياً لاستكمال منظومة الأدوات المالية المتوفرة بالسوق المصري، بهدف جذب شريحة كبيرة من المستثمرين ممن تتجنب الاستثمارفى أدوات الدين ذات الدخل الثابت.

واستهدفت التعديلات وضع تنظيم متكامل لبورصات العقود الاجله والتي تشمل العقود المستقبلية، عقود الخيارات، واخيراً عقود المبادلة سواء المرتبطة بالأوراق المالية أو السلع. وكذلك السماح للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية –بعد الترخيص لها من الهيئة –بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار–بالإضافة للبنوك –وذلك من أجل التيسير على المتعاملين. كما سمح أيضا للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها ومع غيرها دون تطلب ذلك إنشاء شركة جديدة لهذا الغرض. وكذلك السماح لشركات الصناديق التي يساهم فيها البنوك بحفظ الأوراق المالية لدى البنك حال كونه مرخصًا له بنشاط أمناء الحفظ.

كما تضمنت التعديلات ترك التفاصيل الخاصة بعملية الطرح إلى قرارات تصدرعن مجلس إدارة الهيئة، بالإضافة إلى تعديل قواعد القيد بإلزام الشركات الراغبة فى طرح أسهمها بالتسجيل ابتداءً لدى الهيئة واستيفاء مجموعة من المتطلبات قبل قيد أوراقها بالبورصة المصرية وذلك من أجل تسريع الإجراءات لطرح أسهم الشركات فى البورصة المصرية.

كما مُنحت التعديلات كل من الهيئة والبورصة سلطة إيقاف المتعامل عن شراء الأوراق المالية لمدة لا تجاوز ستة أشهر حال ارتكابه مخالفات تتعلق بالتلاعب في أسعار الأوراق المالية كتدبير احترازي للحيلولة دون استمرار التلاعب. وربطت المسئولية الجنائية للمدير الفعلي للشركة متى ثبت علمه بالجريمة أو كون الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجباته الوظيفية بهدف توحيد القواعد المنظمة للمسئولية الجنائية للمدير الفعلي للشركة أسوة بالتشريعات المصرية في مجال الأسواق المالية.

كما روعي بالتعديلات تخفيف الأعباء المالية سواء أعباء النشر على الشركات والجهات التي تصدر أوراقاً أو أدوات مالية في اكتتاب عام أوعند نشرها لقوائمها المالية وتلك المرتبطة بقيد الأوراق والأدوات المالية في البورصة. وتحفيزاً لتنشيط إصدار الصكوك تضمنت التعديلات الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم أياً كان نوعها، وكل التصرفات التي تتم بين الجهة المصدرة أو المستفيدة وبين شركة التصكيك بشأن التصرفات العقارية.

كما استهدفت التعديلات إنشاء اتحاد يمثل الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وإنشاء صندوق خاص لتأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية، والسماح بإصدار أدوات دين قصيرة الأجل بإجراءات ميسرة، وكذا وضع ضوابط جديدة بإنشاء سجل بالهيئة لقيد الشركات المرخص لها بالقيام بأعمال التقييم المالي ليتم القيد والشطب به.

كما وافق مجلس الإدارة في أكتوبر 2017 على مقترح بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال أهمهما كالآتي:

استهدفت التعديلات تخفيض حجم الصناديق المغلقه لإزاله أي قيود أمام صناديق الاستثمارالعقاري، و فتحت المجال للصناديق الخيرية لأن تصاغ بأى نوع من صناديق الاستثماروعدم قصرها على صناديق الملكية الخاصة أو الصناديق العقارية.

كما تضمنت التعديلات تنظيم عمليات التملك لحصص جوهرية في أسهم الشركات العاملة بمجال الأوراق المالية سواء كان هذا التملك بطريق مباشر أوغير مباشر وسواء كانت النسبة متحققة من خلال تعامل الشخص بمفرده أو من خلال مجموعة مرتبطة. بالاضافة الى تعديلات تخص أسواق التداول منها ما يخص وثائق صندوق المؤشر، وسوق الصفقات، وشهادات الإيداع المصرية.

وأخيراً أجازت التعديلات للهيئة إتخاذ مجموعة من التدابير ضد شركات الإيداع والقيد المركزي فى حال مخالفتها لأحكام قانون الإيداع المركزي ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما، أوعند قيامها بما من شأنه تهديد استقرار السوق أومصالح المتعاملين. وكذا اتخاذ تدابير إضافية حال المخالفات المتعلقة بوجود اضطراب مالي بالشركة بما يترتب عليه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو قيامها بمهامها وتتمثل تلك التدابير الإضافية في المطالبة بزيادة الأموال المخصصة للنشاط، أو تعزيز الملاءة المالية خلال جدول زمني، أو تجنيب الأرباح المحققة لتدعيم الموقف المالي.

التأجير التمويلي والتخصيم

عملت الهيئة على إعداد مشروع قانون جديد ينظم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم بالاستعانة بأفضل التجارب الدولية فى هذا الشأن. وجاء فى 85 مادة مقسمة على سبعة أبواب بالإضافة إلى مواد الإصدار وعددها خمس مواد تتضمن الأحكام الانتقالية للجهات القائمة التى تمارس نشاطي التأجير التمويلي أو التخصيم لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون، وخضوع المنازعات والدعاوى الناشئة عن تطبيقه –بخلاف المنازعات الإدارية –لاختصاص المحاكم الاقتصادية وكذا أُجيز لشركات التأجير التمويلي ممارسة نشاط التأجير التشغيلي، على أن تلتزم بإعداد حسابات مستقلة لهذا النشاط، كما أُستحدث بمشروع القانون صيغة "التأجير التمويلي متناهي الصغر".

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة أول معايير مصرية للتقييم المالي للمنشآت في يناير، حيث ألزام الشركات بتطبيق تلك المعايير فى المجالين المالي والعقاري عند تقييم الحصص العينية، وذلك لحماية المستثمرين والمؤسسات المالية وغيرهم من المتعاملين في السوق وزيادة ثقتهم عند تقييم الأوراق المالية لأغراض الطرح والاستحواذ وزيادة رؤوس الأموال ومساهمات صناديق الاستثماروغيرها من القرارات الاستثمارية والتمويلية.

التأمين

عملت الهيئة على تنظيم عملية إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية إلكترونياً وذلك بإصدار الضوابط التنفيذية المكملة لتوزيع وثائق تأمين السفر للخارج من خلال شبكات المعلومات، وبما يسهل على عملاء التأمين الحصول على تلك الخدمة.

بالاضافة الى قيام الهيئة بإصدر الضوابط المكملة لقواعد حوكمة صناديق التأمين الخاصة بما ساهم في رفع جودة إدارة إستثمارات وأصول تلك الصناديق من خلال إدارة محترفة، وقد تم إنشاء اول صندوق وثائق الاستثمارمؤسس من جهات كلها من صناديق التأمين الخاصة هذا العام.

قواعد وأدوات حماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية

قامت الهيئة بإعداد المسودة الأولى لدليل حماية عملاء الخدمات المالية غير المصرفية ليظهر في صيغته الشاملة والمتكاملة لكافة المتعاملين مع القطاعات المختلفة داخل منظومة القطاع المالي غير المصرفي خلال عام 2018. وقد تضمن الدليل توضيح حقوق والتزامات كافة الأطراف المتعاملة والأطر التي تحدد العلاقات فيما بينهم، كما يوضح الإجراءات اللازمة في حالات الشكاوى والفصل في النزاعات بين الأطراف المتعاملة.

ثانياً: تعزيز التكامل داخل القطاع المالي

أصدرت الهيئة تنظيماً يتيح لشركات التمويل الجمع بين أكثر من نشاط بنفس الشركة فى مجالات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري مما يكون له بالغ الاثر على انتشار خدمات التمويل غير المصرفي ووصولها إلى مختلف أقاليم مصر وبصفة خاصة إلى الأماكن المهمشة.

كما تضمنت التعديلات الواردة باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال السماح للشركات بتلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار، كما سمحت للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بمباشرة نشاط صناديق الاستثماربنفسها دون تطلب إنشاء شركة لهذا الغرض، كما أجازت لشركات الصناديق التي يساهم فيها البنوك بحفظ الأوراق المالية لدى البنك المساهم حال كونه مرخصاً له بنشاط أمناء الحفظ من الهيئة مع وضع قواعد لتجنب تعارض المصالح في هذه الحالة.

وقدمت شركات التأمين شكلاً جديداً لوثيقة التمويل العقاري، حيث استهدفت فئة محدودي الدخل خاصة المستفيدين بشقق الإسكان الاجتماعي، بحيث تقوم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين (الرصيد المتبقي على العميل) في حالة الوفاة أو العجز لدى المؤسسة المالية، بالاضافة الى تغطيات تأمينية أُخرى مثل تأمين حالات التعثر عن سداد الأقساط للجهات الممولة، وأخطار الحريق والأخطار الإضافية وذلك بغرض مساعدتهم في امتلاك الوحدات التي يقدمها صندوق التمويل العقاري.

كما قامت الهيئة بتنظيم عدة لقاءات تجمع شركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين بهدف دعم وتحفيز منتجات التأمين متناهي الصغر، لتحقيق التكامل وتعظيم الاستفادة بين النشاطين. وكما نظمت الهيئة ندوة للبنوك برعاية البنك المركزي المصري، لتعريف البنوك المصرية بالمنظومة الكاملة لنشاط التمويل متناهي الصغر، وما يرتبط به من ضوابط للممارسة النشاط ومعايير إعداد وعرض القوائم المالية لتلك الكيانات، ووسائل التحقق من التزامها بتلك الضوابط والمعايير سواء بالتفتيش الميداني أو المكتبي، وذلك بهدف تيسير قيام البنوك بإعداد سياساتها الائتمانية لتلك الكيانات وبما يساهم في توسيع قاعدة المستفيدين من منظومة التمويل متناهي الصغر.

ولقد تبنت الهيئة المبادرات الداعمة لخلق قواعد بيانات قوية لكافة الخدمات المالية في مصر، بما ينعكس إيجاباً على أداء الشركات العاملة بالقطاع ويقلل المخاطر. حيث يستمر سعى الهيئة لتشجيع شركات التأمين أن تبحث –بصورة مجمعة من خلال الاتحاد المصري للتأمين –عن كيفية الاستفادة من بيانات (IScore) في تطوير وتجويد قواعد اكتتاب وثائق التأمين.

ثالثاً: الشمول المالى

فى ضوء الدور المحوري لمفهوم الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والوصول بالخدمات المالية للفئات الفقيرة والمهمشة وكذلك تشجيع تمكين المرأة، فقد كثفت الهيئة جهودها خلال عام ٢٠١٧ بعدد من الإجراءات وكان أهمها:

- وقعت الهيئة مع البنك المركزي اتفاقية شملت تعزيز التعاون لدعم الشمول المالي وإعداد دراسة لقياس مستوى الشمول المالي في مصر والوقوف على المعروض والمستخدم من الخدمات المالية والسبل المتوفرة لإتاحة تلك الخدمات.
- تنظيم عدد من ورش العمل من أجل التوعية بالقانون المنظم لنشاط التمويل متناهي الصغر، واستعراض متطلبات الترخيص لهذا لنشاط وضوابط إعداد وعرض التقارير المالية والرقابية.
- تفعيل استخدام الكيانات التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل التيسير على العملاء والإسهام في دعم التحول إلى المعاملات الإلكترونية، ومن بين تلك الوسائل استخدامها للتليفون المحمول سواء للحصول على التمويل أو لسداد أقساط القروض.
- تصميم خريطة الكترونية تتضمن توزيع منافذ التمويل متناهي الصغر المرخص لها بمختلف محافظات الجمهورية وذلك بالإضافة إلى عناوين تلك المنافذ.

http://www.fra.gov.eg/microfinanceReports/map.html

- العمل على تشجيع وجذب المزيد من مقدمي الخدمات المالية لإتاحة خدماتهم للفئات محدودة الدخل وأصحاب المشروعات متناهية الصغر، حيث رُوعيَ استحداث صيغة التأجير التمويلي متناهي الصغر عند إعداد مشروع القانون الجديد للتأجير التمويلي.
- تنظيم إصدار وثائق التأمين النمطية من خلال الإنترنت مما يمكن من طباعة وتوزيع تلك الوثائق النمطية وتحصيل أقساطها من خلال شركات الوساطة في التأمين، وأيضا من خلال الشركات والجمعيات والمؤسسات

الأهلية التي تزاول نشاط التمويل متناهي الصغر، وكذلك من خلال هيئة البريد المصري والبنوك المصرية.

- قامت الهيئة بإصدار ملحق دليل للمعايير المحاسبية المصرية بقرار من وزير الاستثمارحيث تضمنت 39 معياراً تمثل إطاراً عاماً عند إعداد وعرض القوائم المالية والذي تضمن لأول مرة معياراً خاصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سُمِح فيه ببعض المعالجات البديلة المبسطة بما يتلائم مع خصائص تلك المنشآت.
- طرح مناقصة محدودة بين الشركات المتخصصة لتصميم وإنشاء سجل إلكتروني لقيد حقوق الضمان على المنقولات وكذا إدارة وتشغيل السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة والموقع الإلكتروني الخاص به، حيث وقع الاختيار في سبتمبر 2017 على الشركة المصرية للاستعلام الائتمانيI-Score ، بعد حصولها على أعلى تقييم فنى للعرض الذى تقدمت به، نظرا لم تمتلكه شركة I-Score من مقومات متميزة على صعيد البنية التحتية التكنولوجية وشبكة ربط البنوك وقاعدة بيانات عملاء الائتمان كما تتوافر بها وسائل الحماية المناسبه لأمن المعلومات، حيث كانت الشركة أول شركة مصرية تحصل على شهادة ISO 27001 الخاصة بأمن المعلومات حيث وقعت الهيئة معهم.

رابعاً: تحقيق انضباط واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية

فى إطار دور الهيئة في الحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية وتوفير قدر أكبر من الحماية للمتعاملين، تقوم الهيئة بالفحص والتفتيش على شركات القطاع المالى غير المصرفى كلاً وفقا لطبيعة النشاط وكذا القوانين المنظمة لها، والفصل في الشكاوى المقدمة من المتعاملين، وفحص القوائم المالية، ومراقبة الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات، ومراقبة التداول.

- **إجراءات الفحص والتفتيش**

تقوم الهيئة بتنفيذ خطة سنوية للتفتيش الدوري على الشركات محدد بجدول زمني، كما تُجري تفتيشاً لأغراض خاصة (مفاجئة) في ضوء ما يتلاحظ لها من ملاحظات على أداء تلك الشركات، حيث يتم التحقق من النواحى المالية والإجرائية لدى هذه الشركات للتأكد من مزاولتها للنشاط على وجه صحيح، وكذا التزامها بالإفصاحات وضوابط فصل

الحسابات ومعايير الملاءة المالية. والجدول التالي يوضح جهود الهيئة في مجال التفتيش سواء الدوري أو المفاجيء أو لأغراض التحقق من الإلتزام بإزالة أية مخالفات، وذلك لكافة الأنشطة التي تخضع لرقابة الهيئة.

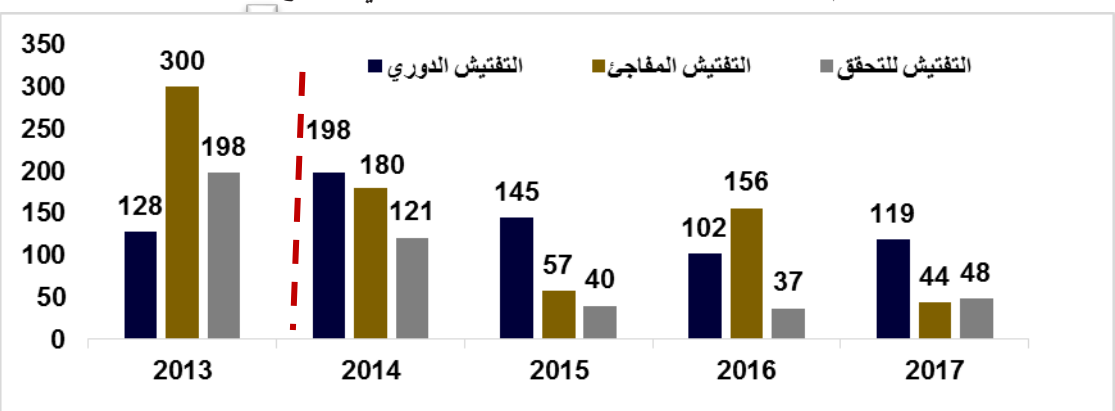

- **فحص القوائم المالية**

تقوم بالهيئة بفحص ودراسة القوائم المالية السنوية والدورية للشركات الخاضعة لرقابتها، وقد أسفر الفحص والدراسة خلال عام 2017 على عدد 1392 ملاحظة على قوائمها المالية، وعدد 34 توجيهاً لمراقبى الحسابات بالشركات لعدم الإلتزام بمعايير المراجعة المصرية كما تم إحالة تلك المخالفات إلى وحدة مراقبي الحسابات. وتشمل عملية الفحص الشركات الآتيه: (الشركات المقيد لها أوراقا ماليه بالبورصة المصرية، الشركات المقيد لها أوراقا ماليه في بورصة النيل، المشروعات المتوسطة والصغيرة، الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية غير مقيدة، الشركات العاملة في مجال التأمين، الشركات التي تزاول أي من أنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهى الصغر).

- **مراقبة الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات**

قامت الهيئة بإقرار أول تحديث متكامل لدليل قواعد الحوكمة بالشركات منذ عام 2005، حيث يعد بمثابة الإطار العام للحوكمة والموضوعات المتصلة بها من إدارة رشيدة وشفافية وقواعد الإفصاح، حيث روعى فيه إبراز دور الدوله ومؤسساتها في دعم فكر وتطبيقات الحوكمة، مع إيضاح أهمية الحوكمة والمزايا التي تعود على الشركات من تطبيقها.

- **مراقبة التداول**

في إطار دور الهيئة في دراسة الظواهر السلبية في تطبيق والتزام المتعاملين بالتشريعات الحاكمة والمنظمة لعملية التداول، وتحديد الانحرافات عن الأداء وفي تطبيق القواعد المعمول بها، وكذلك القيام بدورها الرقابي من خلال إعداد الدراسات اللازمة حول ما تم رصده من مخالفات أو ما يرد من مخالفات من البورصة المصرية،

ومن ثم وضع توصيات لمواجهتها، حيث تم خلال العام رصد 113 حالة تلاعب (إفصاحات متضاربة/الأخبار الجوهرية المنشورة)، بالاضافه الى 11 حالة اشتباه في غسل أموال. وفيما يخص الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تم اتخاذها فقد تقرر إيقاف استفادة 25 كود لعملاء مخالفين، كما قامت الهيئة بالمطالبة بإعداد دراسة قيمة عادلة لعدد 4 شركات مقيدة بالبورصة.

خامساً: حماية المتعاملين

- **فحص الشكاوى**

يحق لأي من المتعاملين مع الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة أن يقدم شكوى ضد أي شخص معنوي أو طبيعي، طالما تتعلق تلك الشكوى بأي من الأمور التى تمس اختصاصات الهيئة. ومن الملاحظ بصفة عامة إنخفاض عدد الشكاوى الواردة للهيئة خلال عام 2017 عن الأعوام السابقة.

سوق رأس المال: قامت الهيئة بميكنة نماذج تقديم الشكاوى من خلال موقعها الإلكتروني بحيث يمكن للمتعاملين عرض شكواهم بسهولة وإرسالها للهيئة عبر البريد الإلكتروني أو من خلال خدمات الشباك الواحد. وتتعامل الهيئة مع الشكاوى الواردة إليها من خلال إدارة مختصة بفحص الشكاوى تضم نخبه من القانونيين والفنيين المتخصصين في مجال الأسواق المالية.

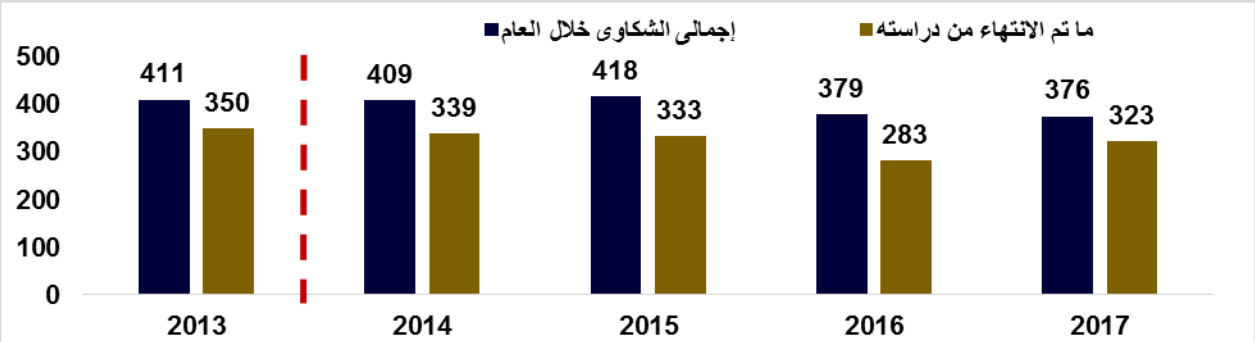

** إحصائية شكاوى سوق رأس المال

التأمين وصناديق التأمين الخاصة: توزعت الشكاوى الواردة خلال العام للهيئة ما بين شركات تأمينات الممتلكات وشركات تأمينات الأشخاص وصناديق التأمين الخاصة بنسبة 46%، 26%،28% على التوالي.

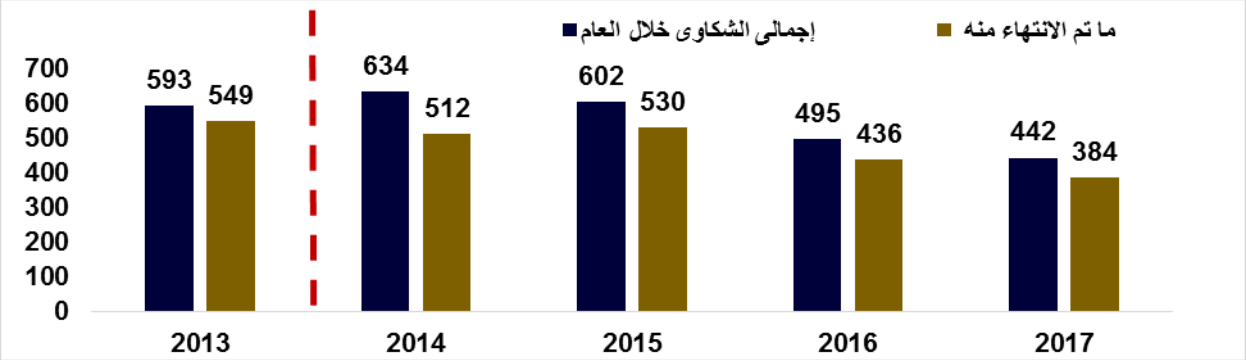

** إحصائية شكاوى التأمين وصناديق التأمين الخاصة

التمويل العقاري: ورد للهيئة خلال عام 2017 عدد 4 شكاوى تخص شركات التمويل العقاري مقابل عدد 11 شكوى عام 2016، وقد تم الانتهاء منها جميعا خلال العام.

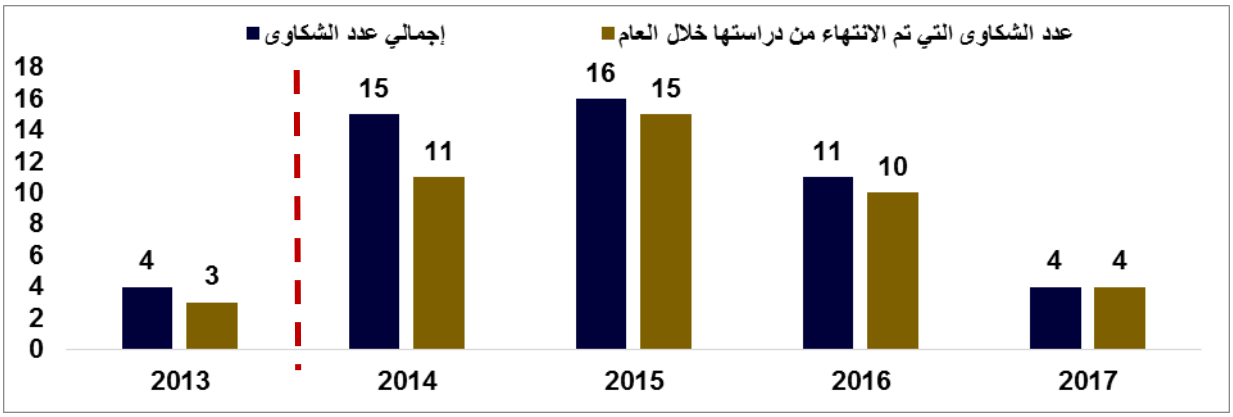

التأجير التمويلي والتخصيم: ورد للهيئة خلال عام 2017 عدد 6 شكاوى تخص شركات التأجير التمويلي، مقابل عدد 2شكوى خلال عام 2016. وقد تم الانتهاء خلال العام من 5 شكاوى. كما ورد الي الهيئة خلال العام عدد 2 شكوى تخص شركات التخصيم مقابل شكوى واحدة خلال عام 2016 وقد تم الانتهاء منها خلال العام.

• لجان التظلمات

ينظم قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 السبل التي تكفل للمتعاملين فية حق التظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير المختص أو من الهيئة، وينظر التظلم أمام لجان التظلمات. ورد للهيئة خلال عام 2017 عدد 30 تظلماً مقابل عدد 21 تظلماً بالعام السابق. وجدير بالذكر أن الهيئة قامت بإعداد دليل استرشادي للتظلم من القرارات الإدارية الصادرة من الوزير أو الهيئة وذلك لإتاحة مزيد من المعلومات التي تثري الثقافة القانونية العامة لدى جمهور المتعاملين في سوق الأوراق المالية (مؤسسات أو أفراد).

سادساً: التثقيف والتوعية المالية

تبذل الهيئة جهوداً متواصله في مجال توعية المستثمرين بالأسواق المالية غير المصرفية، سواء للتعريف بأساسيات وقواعد الاستثمارفي تلك الأسواق، أو بما يصدر من قوانين أو قواعد أو آليات وأنظمة جديدة لمساعدة هؤلاء المستثمرين بأن يكون لديهم مستوى مناسب من الثقافة المالية يّمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس مستنيرة وكيفية التعامل مع المخاطر المتعلقه بهذا الاستثمار. كما تسعى الهيئة إلى التوعية بأهمية إدارة الأخطار للحد من الخسائر المتوقعة وذلك بالاستفادة مما يقدمه قطاع التأمين من منتجات تأمينية.

وفى سبيل نشر الثقافة المالية وتوعية المستثمرين والمتعاملين فإن الهيئة تعمل على تطوير موقع إلكتروني خاص بتوعية المستثمر http://www.iinvest.gov.eg، لتقديم كافة المعلومات والبيانات والأدلة الإسترشادية والرد على استفسارات المستثمرين. وقد أضافت الهيئة لهذا الموقع الإلكتروني –بالتنسيق مع كبرى المؤسسات الدولية المتخصصة فى تعليم وتوعية المستثمرين مثل مؤسسة FINRA الأمريكية ومؤسسة SIFMA الأمريكية خدمات جديدة ومعلومات تضفي على الموقع تميزاً وتسهم فى إنجاح الهدف منه. ويأتي هذا التنسيق الدولي من خلال عضوية الهيئة في المنتدى العالمي لتعليم المستثمر IFIE IOSCO ورئاستها للجنة الإقليمية لتعليم المستثمر فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط IFIE MENA. قامت الهيئة بتنظيم برامج توعيه وتثقيف مالي للشباب المصري من أجل بناء مجتمع شباب لديهم وعي مالي والقدرة والمهارة للإستفادة من كافة خدمات الاستثمار، تتمثل في الآتي:

- تنظيم برامج تدريبية عن نموذج محاكاة البورصة (MESE20) بمقر الهيئة وكذا بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

- تنفيذ برامج تثقيف مالي لعدد 1200 طالباً في 12 جامعه تقع في 7 محافظات مختلفة من أجل التعريف بالأنشطة المالية غير المصرفية ودور الهيئة ومنها (الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، جامعة أسوان، جامعة الإسكندرية، جامعة فاروس بمقار الجامعات وبالتعاون مع SEED Project).

- توقيع بروتوكول تعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا لنشر الوعي والثقافة المالية بالأدوات المالية غير المصرفية.

- تنظيم جلسة حوارية بالتعاون مع مشروع تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المشروعات SEED بعنوان "مبادرة الهيئة العامة للرقابة المالية للتوعية المالية للشباب" بمقر الهيئة، وذلك لفتح حوار مباشر مع شباب الجامعات واستشراف أفكارهم وآرائهم للاهتداء به فى إعداد خطة توعية تسهم فى زيادة وعي ومهارة وقدرة الشباب ليصبحوا "رواد أعمال وتنمية مشروعات" ناجحين فى المستقبل القريب.

- المشاركة في الفعاليات التي نظمتها جمعية المحللين الماليين المعتمدين بمصر CFA Society Egypt، لأهمية تأهيل أجيال جديدة من المختصين فى مجال التقييم والتحليل المالي ودراسات الجدوى.
- المشاركة في برنامج متخصص لقضاة المحاكم الاقتصادية، يستهدف التعريف بالمستجدات في مختلف التشريعات الاقتصادية ومناقشة الاعتبارات الفنية لكل نشاط، وكذلك عرض لحالات عملية للمخالفات وصور للتلاعب فى سوق الأوراق المالية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، إيماناً بأن تنمية الخبرات الفنية لهؤلاء القضاه يعزز من دورهم في تحقيق العدالة فى الدعاوى والمنازعات التى تنظرها والمتعلقة بأنشطة سوق المال.

سابعاً: بناء القدرات البشرية

تبذل الهيئة جهوداً مستمرة من أجل تحقيق التوظيف الأمثل للطاقات البشرية والاستفادة على نحو أفضل من إمكانيات وقدرات العاملين بقطاع الخدمات المالية غير المصرفيه سواء داخل الهيئة أو خارجها.

معهد الخدمات المالية

تعتمد الهيئة على معهد الخدمات المالية التابع لها في تنمية المهارات والقدرات الفنية للكوادر البشرية وذلك من خلال إعداد مجموعة برامج تدريبية متخصصة للعاملين بالقطاع المالي غير المصرفي ممن يمارسون وظائف متخصصة، والجدول التالي يظهر عدد البرامج وأعداد المتدربين:

القطاع		عدد البرامج	عدد الدورات	عدد المتدربين	المؤتمرات والندوات وورش العمل	عدد الحضرين
سوق المال		4	12	440	1	30
التأمين	مهنين	3	143	5952	2	200
	متخصص	1	1	23		
إجمالي قطاع التأمين		4	144	5975	2	200
التمويل العقاري	مهنين	4	5	109	4	342
	متخصص	2	2	27		
إجمالي قطاع التمويل العقاري		6	7	136	4	342
تأجير تمويلي		2	2	39	1	35

- وقع معهد الخدمات المالية بروتوكول تعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا" يقضى بأن يقوم المعهد بتقديم خدمات التدريب والاستشارات فى المجالات المالية غير المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- توقيع بروتوكول تعاون بين معهد الخدمات المالية والمنظمة الدولية للتخصيمInternational Factors Group .
- توقيع بروتوكول تعاون بين معهد الخدمات المالية ووحدة التمويل متناهي الصغر للرقابة علي نشاط الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك من أجل التعاون في مجال تدريب الجمعيات ومراقبي الحسابات بالقاهرة الكبرى والمحافظات.

مركز المديرين المصري

تعتمد الهيئة على مركز المديرين التابع لها في نشر ثقافة الحوكمة وقواعد الإدارة الرشيدة بين الشركات العاملة في كافة الأنشطة الخاضعة لرقابة الهيئة، حيث يتولى المركز إعداد أجيال من أعضاء مجالس الإدارة المعتمدين والذي يسهمون بصورة كبيرة في تطبيق قواعد الحوكمة في الجهات التي يتولون عضوية مجالس اداراتها بما يساهم في رفع مستويات الشفافية والإفصاح والنزاهة داخل تلك المؤسسات وبما يعزز ثقة المستثمرين، وكذلك المتعاملين معها ويزيد من ربحيتها وتدفق رؤوس الأموال إليها. وقد بلغ عدد المتدربين بالمركز 600 متدرب باجمالى عدد 36 برنامج منفذ على عدد 75 يوم تدريبى بمتوسط تقييم 95%.

التمويل متناهى الصغر

قدمت الهيئة برامج تدريب لعدد 800 متدرباً من العاملين ب 450 جهةً من الجهات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وذلك في 9 محافظات مختلفة. كما نظمت عدة ورش عمل عن حوكمة الشركات وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي حيث استهدفت تزويد الشركات المتوسطة والصغيرة والشركات العائلية بالمعلومات والأدوات العملية لتطبيق حوكمة الشركات نظراً لأنها تساعد في تحسين الأداء وزيادة فرص الحصول على التمويل والوصول لأعلى معدلات الاستدامة.

كما تم تدريب عدد من العاملين بالهيئة بدولة بيرو، بالتنسيق مع هيئة التعاون الدولي الألمانية GIZ، للإطلاع على تجربتها الرائدة فى مجال التمويل متناهي الصغر. كما شارك بعض العاملين بالهيئة في البرنامج التدريبي الذي نظمته مؤسسة التمويل متناهي الصغر البريطانية. بالإضافة إلى الإطلاع على تجربة الفلبين فى مجال التأمين متناهي الصغر وذلك بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)

ثامناً: الترخيص للمهنيين

في إطار تطبيق الهيئة لأفضل معايير تقييم أداء والإختيار للوظائف التنفيذية بالشركات الخاضعة للهيئة و بما يساهم في خلق كوادر قادرة على النهوض بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وتحقيق أهداف التنمية، فقد راعت التشريعات المرتبطة بكافة الأنشطة المالية غير المصرفية بضرورة توفر خبرات ومؤهلات متخصصة لبعض الوظائف القيادية والتنفيذية.

• سوق رأس المال

بيان بالوظائف السارية المرخص لها بشركات السمسرة في الأوراق المالية

م	الوظائف	2016	2017
1	الأعضاء المنتدبين	472	516
2	مديرين الفروع	722	750
3	المراقب الداخلي	125	129
4	مسئول مكافحة غسل الأموال	43	48
5	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال	284	305
6	مدير مالي	245	254
7	مدير مخاطر	255	272
8	مراجع داخلي	256	277
9	مدير عمليات المكتب الخلفي	218	238
10	مدير حساب	1283	1396
11	باحث ومحلل مالى	34	39
12	محلل فني	7	8
	الإجمالي	3944	4231

• التأمين

بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجال التأمين:

بيان	2016	2017
وسطاء التأمين	7869	8338
خبراء المعاينة	373	403
خبراء اكتواريين	39	42
خبراء استشاريين	343	348
الاجمالي	8624	9131

- **التمويل العقاري**

بيان بأعداد المهنيين المرخص لهم في مجال التمويل العقارى:

بيان	2016	2017
خبراء التقييم العقاري	193	197
وسطاء التمويل العقاري	214	214
الوكلاء العقاريين	168	178
الاجمالي	575	589

تاسعاً: مكافحة غسل الأموال

تقوم الهيئة بمتابعة المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات الالتزام بإجراءات وسبل مكافحة غسل الأموال، وذلك بالتنسيق والتعاون المستمر وتبادل الخبرات والمعلومات مع الوحدة والجهات الرقابية العامة والأخرى المثيلة. وكذا القيام بإجراءات الفحص المكتبي والميداني للشركات بلغ عددها 45 شركة من الشركات الخاضعة لنطاق الاختصاص، مما انعكس إيجابياً على تطوير الأداء فى مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إخطار الوحدة بعدد 6 حالات تم الاشتباه فيها. كما تم توفيق أوضاع 46 شركة للالتزام بضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكذلك تم إصدار تقرير سنوى يتضمن تقييم الأداء وقياس درجة التزام المؤسسات المخاطبة بأحكام القانون وإدراج أهم الظواهر العامة التي يتم رصدها عن سلوكيات السوق. كما قامت الهيئة بعقد العديد من البرامج وورش العمل المتخصصة لجميع الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة على مدار العام.

القسم الثالث

العلاقات والتعاون الدولي

تعتبر العلاقات الدولية أحد استراتيجيات تحقيق أهداف الهيئة والتى تتضمن التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات الدولية النظيرة وذات الصلة بالقطاع المالي غير المصرفى، في تطوير آليات ونظم الرقابة ورفع كفاءتها وأحكامها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد سعت الهيئة إلى تحقيق ذلك عن طريق عضويتها في المنظمات الدولية وكذا المشاركة الفاعلة فى المؤتمرات والفعاليات الدولية المختلفة، كما حرصت على التنسيق مع الجهات الوطنية المختلفة لتوفير الدعم المالي والفني من المنظمات التنموية الدولية وذلك لخدمة الأسواق المالية غير المصرفية المصرية وتنميتها بما يحقق إضافة وتنوع للاقتصاد المصري.

أستضافت الهيئة خلال عام 2017 البرنامج التدريبي للتحليل الأساسي والفني بقطاع سوق رأس المال بالتنسيق مع أمانة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية ممثلي الهيئات الرقابية بكل من الإمارات العربية المتحدة والعراق. كما قامت الهيئة بالاتفاق على تنفيذ مشروع تعاون فني مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولى وذلك لدعم الهيئة في وضع إطار تشريعي للسندات الخضراء كأداة تمويلية لتمويل المشروعات صديقة البيئة.

قامت الهيئة بالبدء في تنفيذ مشروع تعاون فني مشترك مع البنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية تحت عنوان " تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بأدوات الدين قصيرة الأجل في مصر" لإعداد دراسة مقارنة للأطر التنظيمية الخاصة بالتمويل قصير الأجل في عدد من الأسواق الدولية.

كما نظمت الهيئة ورشة عمل حول "التأمين متناهى الصغر: التجارب الدولية والتطبيقات المصرية" وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية حيث حضرها ممثلون عن 41 شركة تأمين ووساطة في التأمين فضلاً عن عدد من جمعيات التمويل متناهى الصغر. كما قامت الهيئة بدعم من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بإعداد أول بحث ميداني لتحديد حجم الطلب على منتجات التأمين متناهي الصغر في مصر بالإشتراك مع معهد الخدمات المالية وبمشاركة بعض الباحثين بالهيئة، كما قامت الوكالة بدعم برنامج تدريبي عملي وميداني بدولة الفلبين عن التأمين متناهي الصغر من حيث التشريعات والضوابط الخاصة به وكذلك إجراء زيارة ميدانية لإحدى شركات التأمين متناهي الصغر والتعرف عن قرب على طرق التوزيع وكيفية الوصول لتلك الشريحة من المجتمع.

استقبلت الهيئة رئيس هيئة الرقابة على التأمين الصينية بهدف إعداد مشروع اتفاقية تعاون ثنائي لتوقيعها خلال النصف الثانى من عام 2018 لتبادل الخبرات في مجالات الرقابة والإشراف على شركات التأمين وإعادة التأمين.

ولقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقييم أهداف وأنشطة معهد الخدمات المالية التابع للهيئة، بهدف وضع استراتيجية جديدة للمعهد وتصميم برامج تدريبية أكثر تطوراً بحيث يقوم المعهد بتقديمها، كما قامت بتمويل فاعلية ثقافية استهدفت تعريف شركات التأمين ووسطاء التأمين بالتشريعات المستحدثة لتنظيم التأمين متناهى الصغر في مصر. كما ساهمت الوكالة في تنظيم برنامج تدريب للتثقيف المالي لكل من ممثلي الهيئة والمعهد والبورصة وشركات التخصيم وقضاة المحاكم الاقتصادية وطلبة الجامعات في مختلف المحافظات.

كما تولت الهيئة رئاسة الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بتونس حيث تناول الاجتماع دعوة الهيئة أسواق المال العربية إلى تبنى معايير متفق عليها بشأن أدوات التمويل للمشروعات المعنية بالبيئة – بالسندات الخضراء وصناديق الاستثمارالخضراء.

وشاركت الهيئة بإجتماع مجلس إدارة منظمة الايوسكو –المنعقد بميلانو إيطاليا–والذي ناقش التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أسواق المال، ومدى نجاح برنامج تبادل المعلومات الرقابية بين الهيئات. وكذلك الاجتماع الحادي العاشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية بالإمارات المتحدة والذي تم فيه الاطلاع على دراسة "تنظيم عروض الشراء بقصد الاستحواذ"، كما استعراض دراسة "حوكمة الشركات المدرجة بأسواق المال العربية".

كما شاركت الهيئة بالدورة التدريبية لصندوق النقد العربي في التأمين التكافلي والذي تناول طرق الاستثماربالنسبة لمحافظ التأمين التكافلي، والعناصر القانونية والفنية لتطوير التأمين التكافلي. وكذلك المؤتمر السادس للاتحاد العربي للتأمين بالاردن الذي ناقش اهم القضايا المعاصرة المتعلقة بجميع فروع التأمين بسوق التأمين العالمي وأثرها على اسواق التأمين العربية وبمقدمتها العنف السياسي والمخاطر الالكترونية وادارة المخاطر المؤسسية، وأيضاً حضور مؤتمر التأمين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للوكالة الألمانية للتعاون الدولي بعنوان "المؤتمر الأول للتأمين"، والذي يهدف الي توفير التأمين للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقامت الهيئة بتقديم عرض بعنوان " مصر.. حول توحيد النظام الرقابي على الطروحات الأولية بمنطقة الشرق الأوسط" خلال انعقاد المؤتمر العربي للطروحات الأولية لعام 2017، وكذلك شاركت الهيئة البرنامج التدريبي الثاني والعشرون للمعهد الدولي للأوراق المالية ومراقبة السوق بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية.

وشاركت الهيئة في المنتدى السنوي للحوكمة لاتحاد هيئات الاوراق المالية العربية وصندوق النقد العربي بعنوان "بناء الجسور مع مجالس الإدارات"، بهدف التعرف على المبادئ الجديدة لحوكمة الشركات وتعزيز دور المرأة في مجالس ادارات الشركات. بالإضافة إلى حضور البرنامج التدريبي لجامعة فرانكفورت عن تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وكذلك حضور برنامج التدريبي لمؤسسة التمويل متناهي الصغر في مجال الشمول المالي ببريطانيا للتعرف على كيفية استخدام نظم المدفوعات الإلكترونية لتفعيل الشمول المالي وتقديم الخدمات المالية الأخرى لقطاعات المجتمع غير المشمولة.

تعتبر الهيئة من الأعضاء الفاعلين بمنظمة الأيوسكو وقد شاركت بالمؤتمر السنوي الـ 42 والتي عقدت بجامايكا لمناقشة المخاطر الالكترونية التي تتعرض لها الأسواق المالية، ومخاطر السيولة بصناديق الاستثمار، والتوجهات العالمية بشأن التمويل الأخضر والإفصاحات المالية المرتبطة بالتأثيرات المناخية للشركات.

تم منح الاستاذ الدكتور / محمد عمران رئيس الهيئة جائزة شخصية العام للقارة الإفريقية كأكثر الشخصيات تأثيراً وإنجازاً على مستوى أسواق المال فى القارة من مؤسسة (Africa Investor AI) الدولية وذلك تقديراً لجهوده فى تطوير سوق المال المصري والإفريقى خلال السنوات الأخيرة.

الخاتمة

إن الهيئة تتطلع لعام 2018 بمزيد من الحماس والإيجابية لإستكمال منظومة التشريعات وتبني سياسات واستراتيجيات فعالة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية، والعمل على تعزيز نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. كما تتطلع الهيئة إلى العمل على تحسين معدلات الشمول المالي من خلال التمكين الاقتصادي للفئآت المهمشة بتسهيل نفاذهم إلى التمويل، مع دعم سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، بالإضافة إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية من خلال انفتاحها على مصادر التمويل المختلفة.

وقد أخذت الإدارة العليا للهيئة منذ تشرفها بتولي المسئولية في النصف الثاني من عام 2017 على عاتقها إستشراف المستقبل بإعداد إستراتيجية شاملة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية يتم العمل على تنفيذها خلال الفترة 2018-2021، وتهدف إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التالية:

1. خلق نظام مالي غير مصرفي إحتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.
2. تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.
3. المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الإجنبية.
4. تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.
5. تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.
6. تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.
7. تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.
8. تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.
9. تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.
10. رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.

إن العمل على إثراء الذاكرة المؤسسية للهيئة والاستثمارفي بنيتها التحتية التكنولوجية وتدريب وصقل مهارات كوادرها ومواردها البشرية بالإضافة لتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي يمثل التحدي الأهم لتمكين الهيئة من تحقيق أهدافها السابق الإشارة إليها بما يؤدي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصاد المصري وتحقيق إدارة أفضل للمخاطر المحيطة بسلامة واستقرار النظام المالي.

الملاحق

ملحق رقم (1) أسواق رأس المال

جدول (1): تطور سوق الإصدار (السوق الاولي)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة إصدارات الأسهم (بالمليون جنيه)	38430	41060	79195	93000	150841
عدد إصدارات الأسهم	3003	3541	4054	4225	5178
إصدارات السندات :					
قيمة إصدارات السندات (بالمليون جنيه)	629	0	4988	2152	2900
عدد إصدارات السندات	1	0	8	4	5
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات (بالمليون جنية)	39059	41060	84183	95152	153741

جدول (2): تطور نشاط أسواق التداول (السوق الثانوى)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
رأس المال السوقي في نهاية العام (بالمليار جنيه)	427	500	430	601	825
إجمالي قيمة التداول (بالمليار جنيه)	162	291	248	285	332
عدد الأوراق المتداولة (بالمليار ورقة)	29	57	45	68.6	77.9
عدد العمليات (بالمليون عملية)	4.8	7.3	4.9	6	7

جدول (3): مؤشرات السوق

المؤشر في 12/31	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر أسعار EGX30 مقوم بالجنيه	6782.84	8926.58	7074.59	12334.89	15019.14
مؤشر أسعار EGX 30 مقوم بالدولار	3317.81	4243.19	3076.08	2293.74	2875.44
مؤشر أسعار EGX70	542.19	565.43	378.69	463.44	827.66
مؤشر أسعار EGX100	923.15	1090.46	790.57	1096	1971.76
مؤشر S&P/EGX ESG	1062.3	1492.8	1010.61	1694.26	2340.05
مؤشر EGX20 capped	7899.74	10030.7	7074.59	12336.25	14733.75
مؤشر النيل	1157	748.56	583.23	663.39	532.06

جدول (4): بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العامله في مجال الأوراق المالية

النشاط المرخص به	2016	2017	الإجمالي التراكمي 2017
التوريق	0	0	7
التعامل والوساطة والسمسرة في السندات	0	0	3
أمين حفظ	0	0	44
ترويج وتغطية الاكتتاب فى الأوراق المالية	1	2	54
إدارة صناديق الاستثمار	2	7	60
خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار	0	0	8
نشر المعلومات عن الأوراق المالية	0	0	5
التقييم والتصنيف الإئتماني للبنوك والمؤسسات المالية	0	0	1
الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية	5	8	214
السمسرة في الأوراق المالية	2	0	141
تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية	2	6	85
صانع سوق	0	0	1
الاستشارات المالية عن الأوراق المالية	3	3	64
رأس المال المخاطر	0	1	21
صناديق الاستثمار*	4	3	102
المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية	0	0	1
تقييم وتحليل الأوراق المالية	0	0	1
الاجمالـي	19	30	813

*صناديق الاستثمار تشمل الشركات المساهمة التي تقوم بإنشاء صناديق وتشمل أيضا الصناديق التي تنشئها البنوك وشركات التأمين

ملحق رقم (2) التأمين

جدول (1): عدد شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني العامله في السوق المصرى [1]

البيان	2014/2015	2015/2016	2016/2017
بحسب نوع التأمين :			
تأمينات أشخاص	14	15	15
تأمينات ممتلكات	21	21	21
بحسب صيغة التأمين :			
تأمين تجارى	26	27	27
تأمين تكافلى	9	9	9
الاجمالى	35	36	36

جدول (2): حجم الأصول لشركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
صافي أصول الأشخاص	26560	31357	34768	40050	51136
معدل النمو %		18%	11%	15%	28%
صافي أصول الممتلكات	21159	23632	25085	29413	46915
معدل النمو %	-	12%	6%	17%	60%
الإجمالي	47720	54989	59853	69463	98051
معدل النمو %	-	15%	9%	16%	41%

جدول (3): صافي الإستثمارات لشركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
صافي استثمارات الأشخاص	24562	28973	31333	46452	46079
صافي استثمارات الممتلكات	17778	19613	21123	23989	39441
الإجمالي	42339	48586	52456	60442	85521
معدل النمو %	-	15%	8%	15%	41%

(1) يتضمن عدد شركات التأمين التى تعمل في مجال تأمينات الممتلكات كل من جمعية التأمين التعاوني والشركة المصرية لضمان الصادرات.

جدول (4): حقوق حملة وثائق التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
حقوق حملة الوثائق (أشخاص)	23465	26665	29857	35001	38398
حقوق حملة الوثائق (ممتلكات)	10721	11430	12068	12894	15874
الإجمالي	34186	38095	41925	47895	54272
معدل النمو %	-	11%	10%	14%	%31

جدول (5): حقوق المساهمين لشركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
حقوق المساهمين (أشخاص)	2413	3568	3500	3500	3684
حقوق المساهمين (ممتلكات)	5447	6937	6935	6935	7529
الإجمالي	7860	10505	10435	10435	11213
معدل النمو %	-	34%	-1%	0%	7%

جدول (6): إجمالى الاقساط المكتتب فيها بشركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
إجمالي الأقساط المكتتب فيها (اشخاص)	5269	6154	7340	8326	10992
إجمالي الأقساط المكتتب فيها (ممتلكات)	7522	8201	8875	9892	13779
الاجمالى	12791	14355	16215	18218	23978
معدل النمو %	--	12%	13%	12%	32%

جدول (7): إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
إجمالي التعويضات المسددة (اشخاص)	3358	3699	4390	5442	7039
إجمالي التعويضات المسددة (ممتلكات)	3591	3594	4363	5317	5829
الاجمالى	6949	7293	8753	10758	12868
معدل النمو %	-	5%	20%	23%	20%

جدول (8): فائض نشاط شركات التأمين

(بالمليون جنيه)

البيـــــان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
أشخاص	228	546	774	738	1668
ممتلكات	582	1074	1271	1446	3105
الاجمالى	811	1621	2045	2284	4773
معدل النمو %	-	100%	26%	12%	108%

جدول (9): بيان بالتراخيص السارية للأشخاص الاعتباريين في مجال التأمين

بيان	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017
وسطاء التأمين	40	43	62	59	68
خبراء استشاريين	11	12	12	12	12
الاجمالي	51	55	74	71	80

ملحق رقم (3) صناديق التأمين الخاصة

جدول (1): تصنيف الصناديق وفقاً للتغطية التأمينية

البيـــــان	2015		2016	
	عدد الصناديق	عددالأعضاء بالألف	عدد الصناديق	عددالأعضاء بالألف
صناديق ذات مزايا تأمينية محددة	478	3420	483	3483
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات شهرية	9	127	9	125
صناديق ذات مزايا تأمينية واجتماعية معاً	46	512	46	508
صناديق ذات مزايا إجتماعية (زمالة)	51	409	50	381
صناديق إدخار	31	84	35	103
صناديق علاج	10	56	10	55
الإجمالى	625	4608	633	4655

جدول (2): نشاط صناديق التأمين الخاصة

(بالمليون جنيه)

البيان	2013	2014	2015	2016
الاشتراكات ومساهمات الجهات	4621	5228	5889	7439
التعويضات المستحقة	2267	2331	2444	2961
الاستثمارات	35274	43035	47916	54550
إجمالي الأصول	48284	48284	53114	60606
المزايا التأمينية	4199	5404	6054	6496
المال الإحتياطى آخر المدة	36097	44675	49487	56310

جدول (3): تطور وتوزيع استثمارات صناديق التأمين الخاصة

(بالمليون جنيه)

البيان	2013	2014	2015	2016
أوراق مضمونة من الحكومة	27254	33519	35737	38694
أوراق ماليه متداولة	1508	1396	2980	2653
ودائع بالبنوك	5566	6382	7799	11095
قروض	414	514	515	343
عقارات	454	516	509	599
استثمارات أخرى	78	708	377	1165
إجمالي الاستثمارات	35274	43035	47917	54550
المال الإحتياطى آخر المدة	36097	44675	49487	56310

ملحق رقم (4) التمويل العقارى

جدول (1): تطور أعداد الشركات المرخص لهم في مجال التمويل العقارى

البيـان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد شركات التمويل العقاري	12	12	13	13	13
عدد شركات إعادة التمويل العقاري	1	1	1	1	1

جدول (2): تطور حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري وأعداد المستفيدين

(بالمليون جنيه)

مؤشرات التمويل العقاري	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقارى للمستثمرين	4408	4835	5817	6954	8472
إجمالي أرصدة التمويل العقارى القائمة لدى شركات التمويل العقاري	2283	2346	2671	3019	3561
إجمالي عدد المستفيدين	32000	34000	39437	42069	45094

جدول (3): قيمة التمويل موزعًا حسب نوع العميل

(بالمليون جنيه)

نوع العميل	التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	2016	2017	معدل التغير %	2016	2017	معدل التغير %
عادى	2961	3636	22.8	441	674	53
عميل صندوق	898	959	6.8	1	62	6100
محافظ مشتراه	3095	3875	25.2	695	780	12
الإجمالي	6954	8470	21.8	1137	1516	33

جدول (4): مؤشرات التمويل العقاري

البيان	2016	2017
اجمالي حجم التمويل الممنوح من شركات التمويل العقارى للمستثمرين (بالمليون جنيه)	6954	8470
اجمالى أرصدة التمويل العقارى القائمة لدى شركات التمويل (بالمليون جنيه)	3019	3560
إجمالى عدد المستثمرين	42069	45091
متوسط نسبة قيمة التمويل لقيمة العقار LTV (%)	%55.14	%55.04
متوسط سعر الفائدة (%)	%12.64	%13.55
متوسط حجم التمويل الممنوح للمستثمرين (ألف جنيه)	165.29	187.85
متوسط فترة سداد التمويل (بالسنة)	15.31	15.15
متوسط القسط الشهري للمستثمرين (بالجنيه)	8409	7907.77

جدول (5): قيمة التمويل موزعًا حسب التوزيع الجغرافي

(بالمليون جنيه)

المحافظة	قيمة التمويل التراكمى منذ بداية النشاط			قيمة التمويل خلال العام		
	2016	2017	معدل التغير%	2016	2017	معدل التغير%
القاهرة	3120	3749	20.2	426	629	47.7
الجيزة	2269	2805	23.6	451	536	18.8
الإسكندرية ومطروح	702	870	23.9	161	168	4.3
البحر الأحمر	190	245	28.9	32	55	71.9
محافظات أخرى	673	801	19.0	67	128	91.0
الإجمالي	6954	8470	21.8	1137	1516	33.3

ملحق رقم (5) التأجير التمويلي

جدول (1): عدد الشركات المقيدة والعاملة في مجال التأجير التمويلي بالسوق المصري

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الشركات المسجله	214	216	220	224	226
عدد الشركات العاملة	27	29	24	28	27

جدول (2): عدد وقيم عقود التأجير التمويلي

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العقود	1896	2329	2720	2325	1759
قيمة عقود التأجير التمويلي (بالمليار جنيه)	6.1	7.0	19.4	21.5	28.6

جدول (3): قيم عقود التأجير التمويلي مصنفة وفقاً للأصول محل التمويل

(بالمليون جنيه)

النشاط	2013	2014	2015	2016	2017
عقارات وأراضى	3042	2824	8682	15377	21045
سيارات بأنواعها	1239	1607	1979	2499	2185
آلات و معدات	686	917	157	1638	1433
معدات ثقيلة	458	743	5985	1238	1753
خطوط إنتاج	317	425	827	429	1637
طائرات /بواخر عائمة	17	111	48	134	101
أجهزة مكتبية	110	106	138	72	61
المال المعنوي	-	-	1	5	-
أخرى	216	227	146	85	351
الإجمالي	6085	6960	17963	21477	28566

ملحق رقم (6) التخصيم

جدول (1): تطور نشاط التخصيم

(بالمليون جنيه)

البيـان	2013	2014	2015	2016	2017
عدد العملاء	152	182	220	256	304
حجم الأرصدة المدينة	971	1228	2203	4082	4946
مع حق الرجوع	1251	1730	2444	3785	5673
بدون حق الرجوع	2045	2004	2146	2284	3275
إجمالي حجم الأوراق المخصمة	3296	3734	4590	6069	8948

ملحق رقم (7) التمويل متناهى الصغر

جدول (1): مؤشرات التمويل متناهي الصغر

(بالمليون جنيه)

الفئة	2016				2017			
	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	النسبة
أ	1,237,068	67.64%	2635	58.74%	1,367,856	60.44%	3564	50.06%
ب	178,178	9.74%	413	9.21%	195,955	8.65%	542	7.61%
ج	124,522	6.81%	392	8.74%	141,897	6.27%	494	6.94%
شركات	289,014	15.81%	1046	23.31%	557,628	24.64%	2520	35.39%
الإجمالى	1,828,782	100%	4486	100%	2,263,336	100%	7120	100%

جدول (2): حجم التمويل متناهي الصغر الممنوح (ذكور – إناث) خلال عام 2017

(بالمليون جنيه)

نوع المستفيد	عدد المستفيدين	نسبة التغير	أرصدة التمويل	معدل التغير
ذكور	155,744	28.01%	1178	53.62%
إناث	278,810	21.91%	1456	63.61%
الإجمالي	434,554	23.76%	2634	58.72%

ملحق رقم (8) نشاط الإلزام

جدول (1): بيان إحصائي تفصيلي بحالات تحريك الدعوى الجنائية والتصالحات

نوع الإجراء	النشاط	الإجـــراء	2013	2014	2015	2016	2017
أولاً: تحريك الدعوى		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية في ضوء الطعن بالتزوير "شركات عاملة في مجال سوق المال"	60	30	21	21	12
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات الباب التاسع "الشراء بالهامش" "شركات عاملة في مجال سوق المال"	28	17	7	16	12
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "شركات وعملاء"	29	10	9	19	9
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات التلاعب "عملاء"	22	24	16	36	32
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية لمخالفات القوائم المالية "شركات مقيدة في سوق المال"	5	19	12	13	27
		اتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية عن مخالفات قانونية ولائحية أخرى	21	48	54	41	80
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "شركات"	0	0	10	16	21
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "وسطاء"	0	0	5	2	1
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التأمين "صندوق"	3	12	21	2	0
		تحريك الدعاوى الجنائية عن مخالفات التمويل	0	0	0	0	0
ثانياً: عدم تحريك الدعوى		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	75	34	58	40	38
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	0	4	0	2	1
		عدم اتخاذ إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية	0	0	0	1	0
ثالثاً : التصـــالحات		تصـــالحات عامة إنتهى البت فيها (شركات و عملاء)	12	15	5	14	26
		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة "شركات مقيدة في سوق المال"	65	90	51	97	137
		تصـــالح إنتهى البت فيه	6	2	6	22	50
		تصالحات خاصة بعدم الالتزام بتقديم قوائم مالية في المواعيد المحددة	2	28	3	6	3
		تصـــالح إنتهى البت فيه	1	0	0	0	0
		تصالحات عرضت على لجنة التحريك وتمت الموافقة عليها وجاري استكمال التصالح وسداد المبلغ	0	0	0	33	0
الإجمالي			329	333	278	381	449

التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية 2017

Financial Regulatory authority annual report 2017

Building Bridges not Walls

نبنى الجســـور لا الحـــواجز